DEMOCRACY
REPORTING
INTERNATIONAL

ديسمبر/كانون الأول 2021 - أفريل/أبريل 2022

الخطاب العام في وسائل التواصل الاجتماعي

في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا

الانتخابات اللبنانية والأردنية لسنة 2022 نموذجا

تنويه :

قد يحتوي هذا التقرير على محتويات مربكة من شأنها أن تزعج بعض القراء، كما تذكّر المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية أن الغرض من نشر هذا المحتوى هو فقط علمي وبحثي.

يصدر هذا التقرير الأوّل في إطار مشروع **"الكلمة تِفرق"** الذي يجمع المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية بشركائها. ويغطي هذا التقرير الفترة الممتدة بين ديسمبر/كانون الأول 2021 وأفريل/أبريل 2022

الكلمة تِفرق
Words Matter

شركاء المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية

بدعم من

german cooperation
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT

سبتمبر/أيلول 2022

هذا التقرير مُتاح بموجب تراخيص
المشاركات الإبداعية العامة.
الترخيص الدولي 4.0

قائمة المحتويات

I. نبذة 06

II. ملخص تنفيذي 08

III. مدخل للنسخة العربية من الدليل العملي 12

IV. دراسة تحليلية حسب البلدان 14

1. خطاب الكراهية على فيسبوك خلال الصمت الانتخابي دراسة حالة من الأردن 14
2. المشهد السياسي اللبناني قُبيل الانتخابات: تحليل للمعلومات المضللة وخطاب الكراهية الشائعات والدعاية السياسية 26
3. تونس بعد 25 جويلية/يوليو 2022، مسارات جديدة للمعلومات المضللة. 40
4. السودان: خطاب الكراهية على الإنترنت عقب انقلاب 25 تشرين الأول/أكتوبر 43

نشرية خاصة: العنف القائم على النوع الاجتماعي في تويتر، دراسة حالة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 46

V. توصيات تشمل المنطقة ككل 52

VI. عن مشروع 'الكلمة تِفرق' 54

VII. عن برنامج الديمقراطية الرقمية 55

شكر وتقدير

تعرب المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية عن بالغ شكرها لشركائها على جهودهم الثمينة والوقت الذي خصصوه لإصدار هذا التقرير.

واستوجب هذا التقرير بذل الكثير من الجهد وإجراء العديد من الأبحاث وتفانيا كبيرا في العمل عليه. ولكن لم يكن ليرى النور لولا دعم العديد من الأفراد والمنظمات. وعليه، نعرب عن بالغ امتناننا وخالص تقديرنا لهم جميعا.

١ نبذة

في إطار مشروع 'الكلمة تِفرق'، تعمل المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية و شركاؤها على المساهمة في تعزيز تحصن العملية الديمقراطية وصمود المجتمع أمام المعلومات المضللة وخطاب الكراهية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وهذا التقرير هو ثمرة مساهمة شركاء المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية في تونس والأردن ولبنان والسودان، الذين وفروا لنا محتوى قائم على البيانات المتعلقة بالسياقات الخاصة ببلدهم خلال الفترة الفاصلة بين كانون الأول/ ديسمبر 2021 وآذار/مارس 2022 . وهو التقرير الأول الذي يصدر في إطار مشروع 'الكلمة تِفرق' وستليه 3 تقارير أخرى.

ويهدف التقرير إلى ما يلي:

- تحليل المعلومات المضللة وخطاب الكراهية التي ظهرت خلال أهم المسارات الديمقراطية الوطنية وذلك بغرض تسليط الضوء على السلوكات والأنماط والاتجاهات التي لوحظت خلال هذه المسارات.
- تقديم توصيات على الصعيدين الوطني والإقليمي لوضع قواعد تنظيمية شفافة تتصدى للمعلومات المضللة وخطاب الكراهية على الإنترنت.

وتختلف مستويات التقدم المحرز في كل بلد، ويعرض التقرير العمل الذي أنجزه شركاء المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية كما يلي:

سيعرض التقرير أولا دراسة حالة عن خطاب الكراهية على فيسبوك خلال الانتخابات البلدية في الأردن بالتركيز على الصمت الانتخابي الذي انطلق يوم 21 آذار/ مارس 2022 و يوم الاقتراع (22 آذار/ مارس 2022). و قدم شريكنا "مركز الحياة" تحليلا للمنشورات والتعليقات التي حصل عليها من المنصات الإعلامية المحلية على فيسبوك لاستخراج الأدلة على أنواع خطاب الكراهية و شدته. ووُضعت مجموعة من التوصيات الموجهة للسلطات الوطنية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني في الأردن وفقا للوضع.

وسيعرض التقرير في مرحلة ثانية نتائج مراقبة الانتخابات البرلمانية في لبنان مع التركيز على المشهد السياسي قبل يوم الاقتراع (15 أيار/ ماي 2022) في غضون الفترة الفاصلة بين شباط/فيفري 2022 ونهاية شهر آذار/مارس 2022. وشملت عملية المراقبة التي أشرفت عليها مؤسسة مهارات أكثر المواضيع التي تناولها المرشحون السياسيون أو المؤثرون. كما يحتوي أيضا على دراسة حالة عن حملة إلكترونية لنشر خطاب الكراهية ضد الصحفية اللبنانية داليا أحمد ويقدم توصيات للأطراف السياسية الفاعلة والحكومة. وسيغطي التقرير التالي الفترة الفاصلة بين نيسان/أفريل 2022 إلى حدود يوم الاقتراع، ثم الفترة التالية ليوم الاقتراع، وذلك لرسم الصورة الشاملة لهذا المسار السياسي الهام.

وسيعرض هذا التقرير في مرحلة ثالثة مشروع 'LAB'TRACK و سياقه ومجال تركيزه ومنهجيته. وتصب جهود هذا المشروع في الجهود التي بذلتها منظمة مراقبون ومعهد الصحافة وعلوم الإخبار الرامية إلى دراسة وفهم السلوك الذي قامت عليه الظاهرة الإلكترونية لنشر الأخبار السياسية المضللة في تونس بعد 25 جويلية/ جويلية 2022.

وفي جزئه الأخير، يعرض التقرير سعي المبادرة السودانية للتنمية (سوديا) لدراسة ظاهرتي خطاب الكراهية والمعلومات المضللة في السودان بعد 25 تشرين الأول/أكتوبر 2022 وتعرض مبادرة سوديا في هذا التقرير السياقين السياسي والاجتماعي ومنهجيته ا في التعامل مع هاتين الظاهرتين.

١ ملخص تنفيذي

يستهلّ هذا التقرير سلسلة التقارير الإقليمية الأربعة التي سنصدرها في إطار مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي في إطار مشروع مكافحة المعلومات المضللة وخطاب الكراهية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أو مشروع "الكلمة تِفرق". ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز حماية المسارات الديمقراطية وصمود المجتمعات أمام التضليل الإلكتروني وخطاب الكراهية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويستند التقرير إلى الفرضية التي تقضي بأن الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني، بما في ذلك الصحفيين ووسائل الإعلام، عنصر محوري في جهود مراقبة النقاشات والخطابات التي تظهر على الإنترنت وفهمها والتوعية بها. ويتألف المشروع من ثلاث مكونات رئيسية:

- بناء قدرات منظمات المجتمع المدني لتكتسب مهارات مؤسسية تُمكنها من وضع منهجيات مُحكمة لمراقبة وسائل التواصل الاجتماعي، وذلك لضمان مراقبة التضليل وخطاب الكراهية على نحو فعال ولتعزيز الحصول على براهين تُثبت تأثير التضليل وخطاب الكراهية على المشاركة في الحياة السياسية وعلى حقوق الإنسان.
- تعزيز المشاركة الإقليمية لأطراف متعددة من أجل الدعوة إلى مناهضة التضليل وخطاب الكراهية على الإنترنت ومكافحته عن طريق شبكات المجتمع المدني ومواصلة تبادل الأفكار بشأن شفافية اللوائح التنظيمية.
- تعزيز الوعي في صفوف الفئات المدنية المستهدفة وتعزيز صمود الجهات المدنية المستهدفة وحث أصحاب القرار على اتخاذ إجراءات ملموسة لمحاربة خطاب الكراهية والمعلومات المضللة على الإنترنت في كنف الشفافية.

ويشمل المشروع أربعة بلدان من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وهي تونس، والسودان، ولبنان، والأردن. ومن بين شركائنا في المشروع الإقليمي نجد معهد الصحافة وعلوم الإخبار و'مراقبون' من تونس، والمبادرة السودانية للتنمية (سوديا) من السودان، ومؤسسة مهارات من لبنان، ومركز الحياة لتنمية المجتمع المدني والجمعية الأردنية للمصدر المفتوح من الأردن.

ويعاين التقرير الاتجاهات السائدة على مستوى المعلومات المضللة وخطاب الكراهية التي ظهرت خلال أهم المسارات الديمقراطية الوطنية وذلك بغرض تسليط الضوء على السلوكات والأنماط والتوجهات التي لوحظت خلال هذه المسارات. كما يقدم توصيات على الصعيدين الوطني والإقليمي لعناية منظمات المجتمع المدني والباحثين ومنصات التواصل الاجتماعي من أجل تعزيز شفافية اللوائح التنظيمية الرامية إلى مكافحة التضليل الإلكتروني وخطاب الكراهية. ويعرض التقرير نتائج مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي والمنهجيات المعتمدة أثناء فترة الانتخابات في بلدين (الأردن ولبنان)، كما يحدد المنهجيات التي سيستخدمها شركاؤنا في تونس والسودان مستقبلا.

لإيجاد حل لندرة تحاليل البيانات والموارد التدريبية المتوفرة باللغة العربية، قامت المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية بتطويع الدليل العملي الصادر عن مرصد الديمقراطية الرقمية باللغة الإنجليزية وأصدرت نسخة منها باللغة العربية بحيث تتماشى بشكل أكبر مع سياق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وأعدت الدليل العملي بحيث تشمل ثلاث مراحل (الإعداد، وتحليل البيانات، وإعداد التقارير) لمساعدة الصحفيين والباحثين على مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي بأنفسهم. وهي من أولى المجموعات العملية

المتوفرة باللغة العربية لمراقبة وسائل التواصل الاجتماعي والمُعدّة لمساعدة المجتمع المدني والصحفيين والأوساط الأكاديمية لإجراء الأبحاث حول وسائل التواصل الاجتماعي والديمقراطية الرقمية دون الاستعانة بمصادر خارجية من المنظمات الدولية للتعامل مع الجوانب التقنية لهذا العمل.

وثبت أن تكييف الدليل العملي باللغة العربية جعل منه مرجعيّة قيّمة لشركائنا مكّنتهم من إرساء منهجية ونهج بحثي مُحكمين لمشاريعهم. فعلى سبيل المثال، قام شركاؤنا في لبنان من مؤسسة مهارات باستخدامها لمراقبة خطاب الكراهية في حملات الانتخابات البرلمانية، كما استخدموا موارد ومصنفات أخرى من كتيّبات صادرة عن المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي. أما سوديا، شركاؤنا في السودان، فقد قاموا بتكييف الدليل العملي للاسترشاد به في وضع منهجيتهم لمراقبة خطاب الكراهية والمعلومات المضللة خلال الفترة الانتقالية بعد أحداث 25 الأول/أكتوبر في السودان.

ويشمل التقرير نتائج حدثين هامين شملتهما جهود مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي في آذار/مارس 2022 . وهما الانتخابات البلدية في الأردن والتي عُقدت في آذار/مارس 2022 ، والفترة الانتخابية التي سبقت الانتخابات البرلمانية في لبنان في أيار/ماي 2022 .

وفي لبنان، تولت مؤسسة مهارات تحليل منشورات عينة من المرشحين السياسيين الذين ترشحوا للانتخابات البرلمانية لسنة 2022 وتوصلت إلى أن معظم الرسائل التي تضمنتها هذه المنشورات كانت تستهدف مشاعر المواطنين (257 من بين 522 تغريدة/منشورا وقعت معاينته) أو اشتملت على اتهامات (173 من بين 522 تغريدة/منشورا). أما المنشورات التي أشارت إلى نظرية المؤامرة (34 من بين 522 منشورا/تغريدة) فاحتلت المرتبة الثالثة بفارق واسع. ووفقا لمؤسسة مهارات، 94.2 في المائة من التغريدات والمنشورات يمكن وصفها بالشعبوية تهدف إلى التأثير على الناخبين دون أن تقترح عليهم إصلاحات أو سُبل تلبية احتياجات المجتمع. وينطبق ذلك أيضا على المحتوى الصادر عن مرشحين ينتمون إلى الحركات السياسية الناشئة، التي كان يُفترض أنها تحمل في طياتها مشروعا إصلاحيا ونقدا منطقيا للقوى التي تسعى إلى أن تحل محلها. واتخذ المؤثرون والمتحزبون نفس التوجه حيث تبنوا خطابات قادتهم ودافعوا عن مواقفهم، وقاموا أيضا بنشر الشائعات والمعلومات المضللة، في حين غابت الشائعات والمعلومات المضللة عن خطابات السياسيين. كما اعترضت المحللين أمثلة عن حسابات تنشر أخبارا مفبركة، وسلط التقرير الضوء على حالة داليا أحمد، وهي مقدمة تلفزية وقعت ضحية حملة مضايقات إلكترونية. ويبرز التقرير أيضا أن مشرفين مجهولين يتولون إدارة الحملات السياسية (في لبنان) وهو ما يمكن أن يبعث على القلق إزاء شفافيتها. وتنطبق هذه المخاوف أيضا على الصفحات التي تُدار من خارج أراضي البلدان المشمولة بهذا التقرير.

وفي الأردن، بعد تحليل 51 صفحة إعلامية على فيسبوك أثناء الانتخابات المحلية لسنة 2022 في الأردن، توصل مركز الحياة إلى أن 23.4% من بين 11255 تعليقا خضع للتحليل تحتوي على خطاب الكراهية. وتبيّن أن التشهير كان أكثر أشكال خطاب الكراهية تداولا في هذه التعليقات، بنسبة 25.78% من مجموع التعليقات التي احتوت على شكل من أشكال خطاب الكراهية، ويليه التحقير (25.4%)، ثم التنمر الإلكتروني (18.97%)، والشتم (10.72%).

ويشتمل التقرير على توصيات خاصة بكل بلد وتوصيات ذات بُعد إقليمي. وتبلورت هذه التوصيات استنادا إلى جهود مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي والملاحظات التي أبداها شركاؤنا من الدول الأربع. وعلى الصعيد الإقليمي، ولتعزيز نزاهة المعلومات التي ستمكن المواطنين من بلورة آرائهم واتخاذ القرار بشأن اختياراتهم الانتخابية دون التعرض لحملات التلاعب، وفي محاولة لمنع تحول خطاب الكراهية إلى عنف، يوصي التقرير بما يلي:

- الاتفاق على تعريف لخطاب الكراهية بما لا يمس من حرية التعبير على الإنترنت، وكان

ذلك من أهم الصعوبات التي واجهها شركاؤنا أثناء رصد وسائل التواصل الاجتماعي، أي الاتفاق على تعريف واحد لخطاب الكراهية بما يراعي السياقات المحلية واحترام المعايير الدولية في الآن نفسه.

- وسيسهل بناء شبكات وتحالفات إقليمية تبادل المعارف على المستوى الإقليمي وتشاطر المعلومات بشأن أهم سلوكات ناشري المعلومات المضللة وخطاب الكراهية في بلدان المنظمات الشريكة.

- جمع البيانات وتشجيع الممارسات التي تكرس البيانات المفتوحة التي يمكن من خلالها جمع البيانات مع احترام معايير حماية البيانات الشخصية. ويكون ذلك بالعمل مع منصات التواصل الاجتماعي لتمكين منظمات المجتمع المدني والباحثين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من الوصول إلى أدوات مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي بشكل أكبر من أجل استخدامها لتحديد اتجاهات خطاب الكراهية والمعلومات المضللة في المنطقة، مع الحرص على أن تلتزم الجهات الإقليمية بأعلى المعايير لحماية البيانات الشخصية.

- تعزيز آليات التنسيق مع منصات التواصل الاجتماعي بشأن حذف المحتوى، إذ بناء على تجربة شركائنا، يصبح مراقبة المحتوى الضار صعبا للغاية حين تقوم منصات التواصل الاجتماعي بحذف المحتوى دون تقديم شرح واضح لأسباب الحذف.

وفيما يتعلق بالتوصيات الخاصة بالبلدان، يتناول التحليل الذي أجرته المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية الإطار التشريعي لكل بلد. وتستخدم معظم البلدان تعريفات غير دقيقة في تشريعاتها لعبارة حرية التعبير على الإنترنت، وهو ما قد يؤدي إلى فرض قيود شاملة على هذه الحرية. كما تفتقر هذه البلدان إلى الاتساق عند تطبيق القواعد واللوائح التي تضبط الخطاب المنتشر على الإنترنت. وإلى جانب تنقيح التشريعات على نحو يعالج مسألة خطاب الكراهية ويضمن حماية أكبر لحرية التعبير، يوصي المشروع بما يلي:

الأردن:

- تعريف الحملات السياسية على وسائل التواصل الاجتماعي بشكل واضح وتقنينها
- التنصيص صراحة على عقوبات/جزاءات لكل من يرتكب فعل تنمّر أو عنف إلكتروني ضمن التشريعات المعمول بها حاليا
- التنصيص على إجراءات أقصر وأكثر تبسيطا ضد كل من يستخدم خطاب الكراهية.
- التعاون مع منصات التواصل الاجتماعي الموجودة في الأردن لبلورة سياسات تتصدى لخطاب الكراهية والمحتوى الخاطئ والتضليلي
- إدراج معلومات عن آليات مراقبة خطاب الكراهية والمعلومات المضللة في مناهج التدريس في جامعات الصحافة والإعلام، وأن تضع استراتيجية لمكافحة خطاب الكراهية وذلك عن طريق تثقيف الهيئات الطلابية بشأن خطاب الكراهية وطرق التصدي له وسُبل المساهمة في نشر الوعي بشأن جميع أشكال خطاب الكراهية
- الترويج للبرامج والمبادرات التي تديرها الحكومات ومنظمات المجتمع المدني لمناهضة المعلومات المضللة وخطاب الكراهية.

لبنان :

- تعزيز التعاون بين منظمات المجتمع المدني التي تعمل على مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي ومنصات التواصل الاجتماعي لمكافحة المعلومات المضللة وخطاب الكراهية على نحو أكثر فعالية.
- تعزيز ثقافة الإعلام الرقمي في صفوف مختلف مستخ دمي وسائل التواصل الاجتماعي

لمراقبة خطاب الكراهية على الإنترنت ومكافحته والتبليغ عنه باستخدام الآليات المناسبة.

- بناء القدرات في مجال التحقق من الوقائع في صفوف الصحفيين ومنظمات المجتمع المدني.
- ترسيخ ثقافة مساءلة المرشحين السياسيين.

كما يحتوي التقرير أيضا على دراسة حالة متعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي على تويتر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وأجرى هذه الدراسة السيد حلمي نعمان، باحث ومحلل في المشهد الرقمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وعمل مع مركز Berkman Klein Center for Internet & Society . وتعاين الدراسة مدى انتشار ممارسة العنف القائم على النوع الاجتماعي على الإنترنت ضد النساء الفاعلات في المجال السياسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على منصة تويتر. وتشمل الدراسة أربع نساء مؤثرات وفاعلات في المجال السياسي على تويتر: لُجين هذلول: ناشطة سعودية تدافع عن حقوق المرأة وسجينة سياسية، وديما صادق: مقدمة أخبار تلفزية من لبنان، وغادة عويس: مقدمة أخبار أساسية في قناة الجزيرة من لبنان، وتوكل كرمان: يمنيّة حائزة على جائزة نوبل للسلام. وتوصلت الدراسة إلى أنهن جميعا قد استُهدفن من خلال محتويات مُسيئة) نصا وصورة(بسبب ما أبدينه من تعليقات على الملأ حول مسائل سياسية جدلية. وكان وراء هذا المحتوى المُسيء بعض الحسابات على وسائل التواصل الاجتماعي، ولكن تضخم حجمه جراء إعادة التغريد والتعليقات. وعلى الرغم من ظهور خطاب مضاد للعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي يُمارس على الإنترنت، إلا أن أصحاب الإساءة استخدموا الهاشتاغات المُضادة لنشر المزيد من التغريدات المُسيئة وتوسيع نطاق انتشارها.

ولا تزال هناك حاجة إلى توسيع نطاق البحث ومراعاته للسياقات المحلية لمراقبة خطاب الكراهية بصفة عامة والعنف القائم على النوع الاجتماعي على نطاق تويتر باللغة العربية وعلى منصات التواصل الاجتماعي الأخرى ولفهم مدى تأثير هذه الظاهرة على النساء في المنطقة بحيث تجعلهن يفرضن رقابة ذاتية على مشاركتهن في الحياة العامة أو الانسحاب كليا من هذه المنصات. وعلى منظمات المجتمع المدني أيضا أن تواصل العمل على إشراك تويتر في مراقبة العنف القائم على النوع الاجتماعي واتخاذ الإجراءات بشأنه وتحميل المنصة مسؤولية تقاعسها عن اتخاذ الإجراءات اللازمة. ويتعين على منصة تويتر أن تزيد من استثمارها في مراقبة المحتويات التي تنم عن خطاب كراهية باللغة العربية ومختلف لهجاتها حسب سياقاته وأن تعالج انحيازها المتمركز على العالم الغربي.

١ مدخل للنسخة العربية من الدليل العملي

لإيجاد حل لندرة تحاليل البيانات والموارد التدريبية المتوفرة باللغة العربية، قامت المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية بتطويع الدليل العملي الصادر عن مرصد الديمقراطية الرقمية التي وضعتها بحيث تتماشى بشكل أكبر مع سياق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وهي من أول المجموعات العملية المتوفرة باللغة العربية لمراقبة وسائل التواصل الاجتماعي والمُعدّة لمساعدة المجتمع المدني والصحفيين والأوساط الأكاديمية لإجراء الأبحاث حول وسائل التواصل الاجتماعي والديمقراطية الرقمية دون الاستعانة بمصادر خارجية من المنظمات الدولية للتعامل مع الجوانب التقنية لهذا العمل.

وأُعدّ الدليل العملي بحيث يشمل ثلاث مراحل (الإعداد، تحليل البيانات، وإعداد التقارير) لمساعدة الصحفيين والباحثين على مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي بأنفسهم. وثبت أن تكييف الدليل العملي باللغة العربية جعل منه مرجعيّة قيّمة لشركائنا مكّنتهم من إرساء منهجية ونهج بحثي مُحكمين لمشاريعهم.

واستخدم شركاؤنا في مشروع الكلمة تِفرق الدليل العملي لبلورة منهجيتهم باللغة العربية. فعلى سبيل المثال، قام شركاؤنا في لبنان من مؤسسة مهارات بوضع منهجيتهم المتعلقة بمراقبة خطاب الكراهية في حملات الانتخابات البرلمانية، كما استخدموا موارد ومصنفات أخرى من كُتيّبات صادرة عن المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي. أما المبادرة السودانية للتنمية (سودیا)، شركاؤنا في السودان، فقد قاموا بتكييف الدليل العملي للاسترشاد بها في وضع منهجيتهم لمراقبة خطاب الكراهية والمعلومات المضللة خلال الفترة الانتقالية بعد أحداث 25 تشرين الأول/أكتوبر في السودان.

الصفحة الرئيسية للدليل العملي

١ دراسة تحليلية حسب البلدان

1. خطاب الكراهية على فيسبوك خلال الصمت الانتخابي، دراسة حالة من الأردن

1.1. عن مركز الحياة-راصد

مركز الحياة-راصد هو منظمة غير حكومية من منظمات المجتمع المدني. وتسعى إلى تعزيز المساءلة والحوكمة والمشاركة في الحياة العامة والتسامح في الأردن والمنطقة، في إطار الديمقراطية وحقوق الإنسان والمواطنة الفاعلة، وسيادة القانون، مع العمل على مراعاة النوع الاجتماعي في السياسات والإجراءات العامة. ويعمل مركز الحياة من خلال خمسة مشاريع أساسية:

1. 'راصد' الإصلاحات الانتخابية،
2. الإصلاحات الحكومية،
3. الإصلاحات البرلمانية،
4. إصلاح الإدارة المحلية،
5. التماسك الاجتماعي.

أرسي تحالف راصد لملاحظة الانتخابات ورصدها سنة 2007. وفي نفس السنة التي عُقدت فيها الانتخابات البرلمانية أطلق التحالف الذي قام على 1200 راصد انتشروا خارج مراكز الاقتراع لملاحظة

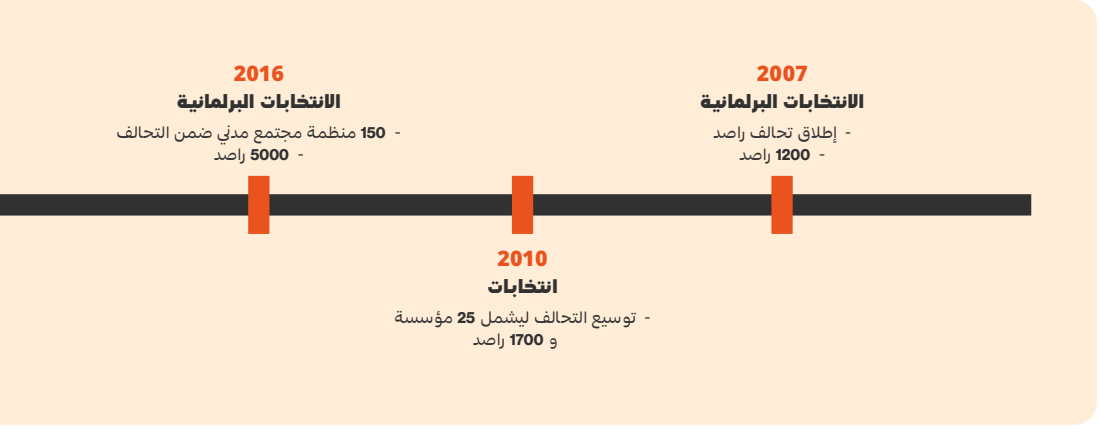

سير العملية الانتخابية للمرة الأولى في تاريخ الانتخابات الأردنية.

وواصل فريق راصد جهوده في الضغط من أجل تكريس نهج ملاحظة الانتخابات وتقنينه ضمن المنظومة الديمقراطية الأردنية، التي سُمح للفريق أن يشارك فيها بنشر عدد من راصديه في مراكز الاقتراع لملاحظة الانتخابات ورصدها سنة 2010.

لاحظ تحالف راصد الانتخابات البلدية وانتخابات مجالس المحافظات لسنة 2017 من خلال 2600 راصد. سنة 2020، توسع عمل التحالف ليشمل 252 منظمة منتشرة في مختلف أنحاء الدوائر الانتخابية. علاوة على ذلك، لاحظ تحالف راصد الانتخابات البرلمانية عن طريق راصديه وعددهم 3400 راصدة وراصد. كما لاحظ الانتخابات البلدية وانتخابات مجالس المحافظات لسنة 2022 عن طريق 1100 راصدة وراصد ممن لاحظوا كامل العملية الانتخابية انطلاقا من نشر قائمات الناخبين الأساسيين إلى أن أعلن عن النتائج. ولا يشكل التحالف كيانا حكوميا أو حزبا سياسيا، إذ يعمل في كنف الاستقلالية والحياد.

2.1. السياق

سن الأردن أول قانون يتعلق باللامركزية في تاريخه سنة 2015 وعقد أول انتخابات لامركزية سنة 2017. وشملت الانتخابات مجالس المحافظات (التي أنشأت حديثا) والمجالس البلدية والعُمد وأعضاء مجلس أمانة عمان الكبرى. وأبرزت الانتخابات جهود الأردن لإعطاء المواطن مساحة أكبر لإيصال صوته ولتعزيز مشاركته في اتخاذ القرارات التنموية. واستنادا إلى ما سبق، تكمن أهمية ملاحظة هذه الانتخابات على وسائل التواصل الاجتماعي في أنها مرتبطة بالسياسة الوطنية الفرعية. حيث سلطت الضوء على توجهات خطاب الكراهية والمعلومات المضللة على مستوى المحافظات والبلديات، وأعطت فكرة عن بعض المساحات الجغرافية وعن اختلاف الاتجاهات فيها عن تلك المرصودة على الصعيد الوطني.

ونُشرت القائمة النهائية بالمترشحين للانتخابات البلدية ومجلس أمانة عمان الكبرى في شباط/ فيفري 2022 وشملت 3953 مترشحا و867 مترشحة وفقا للإحصائيات التي نشرتها الهيئة المستقلة للانتخاب.[1] وأعلنت الهيئة عن النتائج ونشرتها في الجريدة الرسمية بتاريخ 24 آذار/ مارس 2022.

وفي إطار دراسة خطاب الكراهية في الأردن ومراقبتها، صدر هذا التقرير عن مركز الحياة - راصد، بدعم من المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية.

و هو من بين عدة تقارير عمل عليها المركز في إطار مشروع "مراقبة خطاب الكراهية على منصات التواصل الاجتماعي- راصد". ويرصد التقرير المحتوى المتعلق بالانتخابات البلدية ومجالس المحافظات على منصات وسائل التواصل الاجتماعي، باتباع منهجية معينة لمراقبة خطاب الكراهية والأخبار الزائفة على منصات التواصل الاجتماعي التي عمل عليها المركز.

وركز التقرير على منصة رصد فيسبوك خلال الفترة الفاصلة بين 21 آذار/مارس 2022 و22 آذار/مارس 2022 ومن بين 51 صفحة وقع عليها الاختيار وفقا لمعايير محددة واستنادا إلى كلمات رئيسية من قبيل: "الانتخابات، مجالس المحافظات، الهيئة المستقلة للانتخاب، راصد، نسبة التصويت، صناديق الاقتراع، عدد الناخبين، نتائج الانتخاب، الجدولة، احتساب النتائج"، والمنشورات التي تحتوي 4 تعليقات فما أكثر.

وأبرز رصد هذه الفترة الأعداد المتنامية للظواهر والسلوكات التي ظهرت، بما في ذلك التشهير.

3.1. المنهجية

ينتمي فريق البحث الذي يجري عمليتي المراقبة والتحليل إلى طاقم عمل مركز الحياة.

وتنقسم المنهجية إلى ثلاثة أجزاء:

1.3.1. الغرض من الدراسة وتصميم البحث

يستند مراقبة خطاب الكراهية والمعلومات المضللة على مواقع شبكات التواصل الاجتماعي إلى بحث ومنهجية تحليلية واضحين تشملان مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية، التي وُضعت بناء على أفضل الممارسات في هذا المجال، إلى جانب مجموعة أدوات المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية. واحتوت المنهجية على مجموعة من المؤشرات المحلية لتعريف خطاب الكراهية وأصنافه وللإشارة إلى مدى التمييز بين النقد الذي يرتبط بحرية التعبير وخطاب الكراهية والنص التشريعي الذي ينص على هذه الشروط.

ويفتقر القانون الدولي لتعريف واضح لخطاب الكراهية. كما يفتقر القانون الأردني إلى تعريف شامل وواضح لخطاب الكراهية. وعند استعراض النص التشريعي الأردني، رأى الفريق المعني بمراقبة وسائل التواصل الاجتماعي بأنه يتعين اعتماد التعريف الذي وضعته الأمم المتحدة كسند مرجعي لهذا التقرير.

[1] الإحصائيات المتعلقة بالانتخابات البلدية بتاريخ آذار/مارس 2022: https://www.iec.jo/sites/default/files/2022-02/folded%20bro-chure%20otline.pdf

إذ يشير التعريف إلى أن **خطاب الكراهية** [2] هو: "أي نوع من التواصل، الشفهي أو الكتابي أو السلوكي، الذي يهاجم أو يستخدم لغة ازدرائية أو تمييزية بالإشارة إلى شخص أو مجموعة على أساس الهوية، وبعبارة أخرى، على أساس الدين أو الانتماء الإثني أو الجنسية أو العرق أو اللون أو الأصل أو نوع الجنس أو أحد العوامل الأخرى المحددة للهوية."

وبالحديث عن **حرية التعبير** [3] كمصطلح، واستنادا إلى أحكام الدستور الأردني، تحديدا، المادة (15) التي: تجبر البلد على ضمان حرية التعبير والرأي لجميع الأردنيين، وتعد هذه الحرية مُطلقة وغير مقيّدة، لا في شكلها ولا زمنها ولا وسائل التمتع بها. ولكن ينص الدستور على أنه لا يجب تجاوز حدود القانون. ووفقا للقوانين، يكمن أهم عامل في أن لا يمثل الحق في التعبير عن الرأي اعتداء على شرف الآخرين أو سمعتهم أو معتقداتهم أو أمن الدولة أو استقرارها.

علاوة على ذلك، بالاستناد إلى المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بشأن الحق في حرية التعبير والرأي، يمكن لنا أن نعتمد التعريف المتفق عليه التالي، الذي سيُستند إليه في منهجية العمل والبحث المقبلة:

> **"لكل إنسان الحق في حرية التعبير عن آرائه وأفكاره ومعتقداته ولكل شخص الحق في تبني آراء والتعبير عنها دون التعرض لأحكام مسبقة، وبصرف النظر عن كيفية القيام بذلك، سواء أكان ذلك بالتواصل المباشر مع الأشخاص أو من خلال شكل مكتوب أو إذاعي أو صحفي أو أي وسائل إعلام أخرى، مع الحاجة إلى احترام حقوق ومعتقدات الآخرين، دون المساس بالأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة والآداب العامة."**

---

[2] الأمم المتحدة، "استراتيجية الأمم المتحدة وخطة عملها بشأن خطاب الكراهية"، متاحة على: https://bit.ly/3bEOfO6

[3] الدستور الأردني، "الصفحة رقم 3" متاحة على: https://bit.ly/2FQG8Kv

2.3.1. الطرق

بعد الاتفاق على تعريف واضح لخطاب الكراهية وحرية التعبير، أطلق مركز الحياة عملية تصميم البحث لتحديد أصناف خطاب الكراهية ومستويات حدته، بالإضافة إلى توضيح إجراءات واضحة لتحليل البيانات بداية بتحديد مصادر البيانات وصولا إلى النتائج النهائية.

تصنيف خطاب الكراهية

عمل الفريق المعني برصد وسائل التواصل الاجتماعي على تصنيف خطاب الكراهية إلى 10 فئات أساسية استنادا إلى أفضل الممارسات الدولية وبما يتماشى مع السياق والقوانين واللوائح الأردنية، وفيما يلي تعريف الفئات:

المصطلحات	تعريف المفاهيم
العنف	كل عمل عنيف يحرّكه سلوك عدائي صادر عن الفرد وقادر على التسبب في الأذى الجسدي، أو الجنسي أو النفسي أو الرقمي أو أي ضرر آخر، بما في ذلك التهديد بارتكاب مثل هذه الأفعال أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء أكان ذلك في الحياة العامة أو الخاصة.
التنمّر	يعتبر التنمر نوعا من أنواع السلوك العدائي الذي يتسبب فيه شخص ما عمدا وبشكل متكرر لشتم الشخص أو إزعاجه. وقد يتخذ التنمر أشكالا متعددة، بما في ذلك التنمر الجسدي والشفوي باستخدام الكلمات، أو التنمر باستخدام أفعال عدوانية. و ينطوي هذا السلوك المُشين على خلل نفسي وتفاوتات في النفوذ والمكانة الاجتماعية وقد تظهر لاحقا مشاكل نفسية يعاني منها ضحايا التنمر.
الشتم	هو كل اعتداء على كرامة الآخرين أو شرفهم، شفويا أو كتابيا.
التحريض	التحريض هو الحث على ارتكاب أي جريمة أو فعل عنيف. وبعبارة أخرى، يغرس المُحرّض فكرة ارتكاب أعمال العنف أو الجريمة في نفس الشخص المُستهدف بغرض حمله على ارتكاب الجريمة أو أعمال العنف.
التحرش الجنسي	أي تصرف جنسي مثل التلامس الجسدي أو الإيحاءات أو التعليقات الجنسية، أو عرض لمادة إباحية أو طلب جنسي باستخدام الكلمات أو الفعل أو الإيماء. وقد يكون هذا التصرف مهينا وقد يؤدي إلى مشاكل جسدية أو نفسية.
التحقير	كل تصريح أو نص مكتوب أو صورة أو رسم أو أي علامة أو تعبير من شأنه أن يقلّل من احترام الجهة المُستهدفة، ويجب أن يكون على الملأ.
التمييز	أي تمييز أو اقصاء أو تقييد أو تفضيل قائم على العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الإثني والهدف منه أو ما يترتب عنه هو إبطال أو الانتقاص من الإقرار بالحريات الأساسية والتمتع بها وممارستها في الميدان السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو أي مجال أخرى من مجالات الحياة العامة.

التشهير	هو عزو حدث لم يقع أو حادثة فيها انتهاك للقانون وللتقاليد المتعارف عليها في بلد ما لشخص مُعينّ، وينجم عنها العقاب والازدراء المجتمعي لهذا الشخص، ويكون التشهير على الملأ وبشكل عمد ويشوه سمعة الشخص أو المؤسسة المستهدفة. و قد يكون تشهيرا ما ينشره بعض الأشخاص من صور شخصية على نحو لا أخلاقي على مواقع شبكات التواصل الاجتماعي أو ما ينشرونه من أخبار زائفة على جميع المواقع بدافع إيصال الخبر لأكبر عدد ممكن من الأشخاص.
المعلومات المضللة	تهدف هذه المعلومات إلى إلحاق الأذى بالطرف الآخر على الرغم من معرفة ناشرها بأنها خاطئة. و تتخذ هذه المعلومة عدة أشكال: – قصص تُنشر على المواقع – صُور وشرائط فيديو مُفبركة – معلومات وصور واقتباسات وقع الحصول عليها في سياق معين
الشائعات	خبر أو مجموعة من الأخبار الزائفة التي تنتشر في المجتمع بسرعة وتُعمم على عموم الناس، مع الاعتقاد بصحتها. ودائما ما تكون هذه الأخبار الزائفة مثيرة للاهتمام وتثير فضول المجتمع والباحثين، وعادة ما تفتقر للمصدر الموثوق الذي يدعّمها بالبراهين التي تضمن صحة هذه الأخبار.

الجدول 1: أصناف خطاب الكراهية

الصورة 1: صورة مُلتقطة من الشاشة لشائعة وردت ضمن إحدى المنشورات على فيسبوك خلال الفترة الفاصلة بين 21 و22 آذار/ مارس 2022 وحللها مركز الحياة

مقياس حدة خطاب الكراهية

في حين يُنظر إلى خطاب الكراهية على أنه فئة واحدة، إلا أنه من المهم الإقرار بإمكانية التمييز بين مختلف درجات حدته. إذ توجد اختلافات واضحة وهي تختلف من سياق إلى آخر ومن حالة إلى أخرى.

وافق الفريق المعني برصد وسائل التواصل الاجتماعي، بعد مراجعة المؤلفات وأفضل الممارسات، على المقياس التالي لحدة خطاب الكراهية:

الدرجة[4]	درجات الحدة	الشرح	الترميز بالألوان
0	غير حاد	محتوى لا يتعلق بالمنشور ولا يحرض بأي شكل من الأشكال (1-6)	
1	اختلاف في الرأي	يعكس التعبير الاختلاف في الرأي إزاء فكرة أو اعتقاد أو ما إلى ذلك.	
2	فعل سلبي	تعبير على أفعال غير عنيفة لها علاقة بمجموعة أو جهة، وتفاعلات لا تحتوي على أفعال عنيفة، مثل استخدام الاستعارات. من بين الأمثلة على ذلك، الاتهام بالسرقة، التهديدات، الفُحش، سوء المعاملة والاستبعاد.	
3	رسم معالم سلبية للشخصية	التعبير بوصف لا يحتوي على عنف وشتائم على غرار نعت أحدهم بالغباء أو توصيفه بالسرقة أو التزوير أو الجنون وما إلى ذلك.	
4	الشيطنة والتوصيف اللاإنساني	تعبير يحتوي على وصف لاإنساني ودوني مثل استخدام كلمات لتوسيم الشخص بالإشارة إلى الحيوانات أو الأمراض أو غيرها.	
5	العنف	تعبير ينطوي على إلحاق ضرر جسدي أو على سبيل الاستعارة، أو التحريض على إلحاق ضرر مماثل، والتفاعل معه على نحو يدعو إلى العنف الجسدي أو المجازي، مثل التعذيب أو الاغتصاب أو الضرب أو أعمال السطو وغيرها.	
6	الموت	تعبير يشير حرفيا إلى القتل من قبل مجموعة ما، وتفاعلات تشير إلى قتل أو إقصاء فئات معينة.	

الجدول 2: مقياس حدة خطاب الكراهية [5]

[4] 1 الدرجة الأدنى و 6 الدرجة الأعلى.

[5] أفكار من وسائل التواصل الاجتماعي، "تصنيف حدة خطاب الكراهية و التعرف عليه"، متاح على: https://items.ssrc.org/disinformation-demo-cracy-and-conflict-prevention/classifying-and-identifying-the-intensity-of-hate-speech/

3.3.1. إجراءات تحليل البيانات الإحصائية

قسّمت إجراءات تحليل البيانات الإحصائية إلى الخطوات التالية:

أولا، تحديد نطاق العمل:

حدّد الفريق المعني برصد وسائل التواصل الاجتماعي نطاق عمله للتركيز على خطاب الكراهية أثناء انتخابات الإدارة المحلية في الأردن في مارس/ آذار 2022، واختار فيسبوك ليكون منصة التواصل الاجتماعي التي سيركز عليها خلال الفترة التي حددها والتي ستمتد من 21 مارس/آذار إلى 22 مارس/آذار 2022.

ثانيا، تحديد مصادر البيانات:

أعد الفريق المعني برصد وسائل التواصل الاجتماعي قائمة بصفحات 51 وسيلة إعلام (حكومية وغير حكومية) على فيسبوك، ووقع الاختيار على هذه الصفحات استنادا إلى المعايير التالية:

1. يجب أن تكون الصفحة مُعتمدة من المنصة وتضم عددا كبيرا من المتابعين.
2. يُعتبر صاحب/ـة الصفحة شخصية عامة.
3. صفحات الحكومة الأردنية والهيئات المستقلة والصفحات الرسمية لكل الجامعات الأردنية العامة والخاصة.
4. تضم صفحات وسائل الإعلام المرئية والإذاعية والمكتوبة عددا كبيرا من المتابعين وتنتشر على نطاق واسع.

ثالثا، اختيار أداة تحليل البيانات:

اختار الفريق المعني بمراقبة وسائل التواصل الاجتماعي، بمساعدة تقنية من فريق المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، أداة "CrowdTangle" لتحليل البيانات، وتستوجب هذه الطريقة مصادر البيانات كما تنتقي كلمات رئيسية متنوعة لجمع البيانات.

رابعا، تحديد الكلمات الرئيسية:

وقع الاختيار على الكلمات الرئيسية التالية لجمع البيانات:

انتخابات، الانتخابات، مجالس المحافظات، الهيئة المستقلة للانتخابات، راصد، نسبة الاقتراع، صناديق الاقتراع، اعداد المقترعين، نتائج الانتخابات، الفرز، نتائج الفرز.

استُخدمت هذه الكلمات الرئيسية باللغة العربية [6]

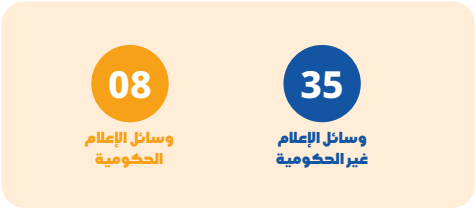

الصورة 2: تصنيف صفحات وسائل الإعلام

خامسا، تصنيف البيانات:

أفرزت الخطوتان الأولى و الثانية عن 1885 منشورا على فيسبوك، ثم قام مركز الحياة بتصنيف هذه المنشورات و فصل المنشورات التي تحتوي على أربعة تعاليق أو أكثر واعتبرها مجموعة نهائية من البيانات. وكانت النتيجة 446 منشورا تحتوي على مجموع 11255 تعليقا.

[6] الكلمات الرئيسية بالعربية: انتخابات، الانتخابات، مجالس المحافظات، الهيئة المستقلة للانتخابات، راصد، نسبة الاقتراع، صناديق الاقتراع، اعداد المقترعين، نتائج الانتخابات، الفرز، نتائج الفرز.

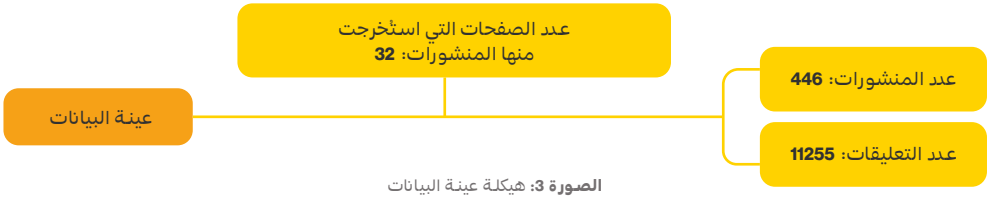

الصورة 3: هيكلة عينة البيانات

الصورة 4: عدد الصفحات التي استخرجت منها المنشوراتنات

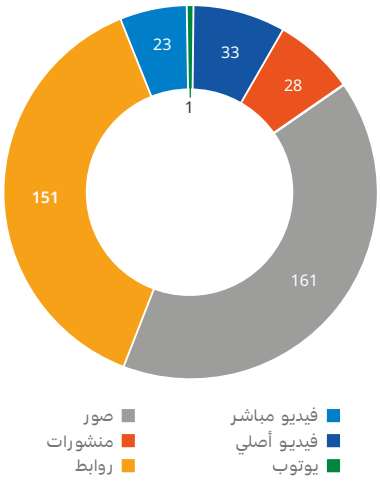

الصورة 5: أنواع المنشورات (446)

سادسا، تصنيف خطاب الكراهية وتحليل مقياس حدته:

بعد التوصل إلى المجموعة النهائية من البيانات، قام الفريق المعني بمراقبة وسائل التواصل الاجتماعي بتصنيف أنواع خطاب الكراهية و حدته باستخدام الجدول 1 و الجدول 2.

4.1. النتائج

1.4.1. تصنيف البيانات

تحليل التعليقات

مركز الحياة - تولى فريق راصد مراقبة محتوى 51 منصة على فيسبوك. ومن بين 11255 تعليقا، احتوى 2630 تعليقا على خطاب الكراهية بعد إجراء التحليل، أي ما يعادل 23.4% من مجموع التعليقات التي

خضعت للتحليل، في حين وصبت نسبة التعليقات التي صُنّفت على أنها حرية تعبير 64.9% ومثلت التعليقات المُصنفة في "فئات أخرى" 11.7%، مع الإشارة إلى أن التعليقات التي صُنّفت ضمن "فئات أخرى" احتوت على خطاب إعلاني أو دعائي لم يكن على علاقة بالمنشور الذي وُضع عليه التعليق.

الصورة 6: عدد التعليقات التي تحتوي على خطاب الكراهية

تصنيف التعليقات حسب أشكال خطاب الكراهية

تبيّن أن التشهير كان أكثر أشكال خطاب الكراهية تداولا، بنسبة 25.78% من مجموع التعليقات التي احتوت على شكل من أشكال خطاب الكراهية، ويليه التحقير (25.4%)، ثم التنمر الإلكتروني (18.97%)، والشتم (10.72%). يعرض الرسم البياني أدناه تقسيما لأنواع خطاب الكراهية التي رُصدت.

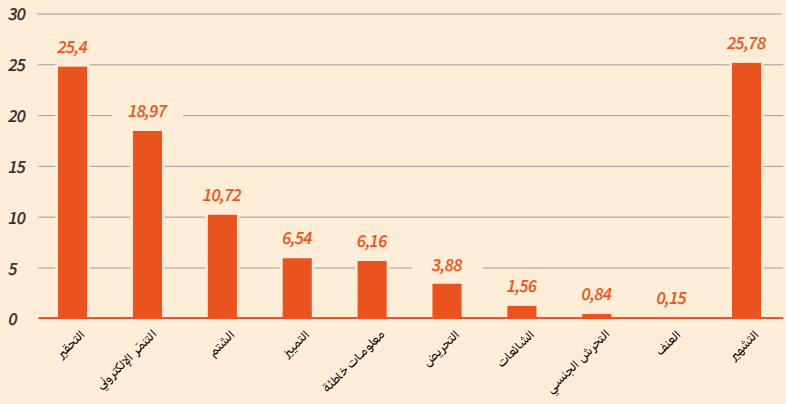

الصورة 7: تصنيف أشكال خطاب الكراهية

تصنيف تعليقات خطاب الكراهية على فيسبوك خلال إنتخابات مجالس البلديات والمحافظات لسنة 2022

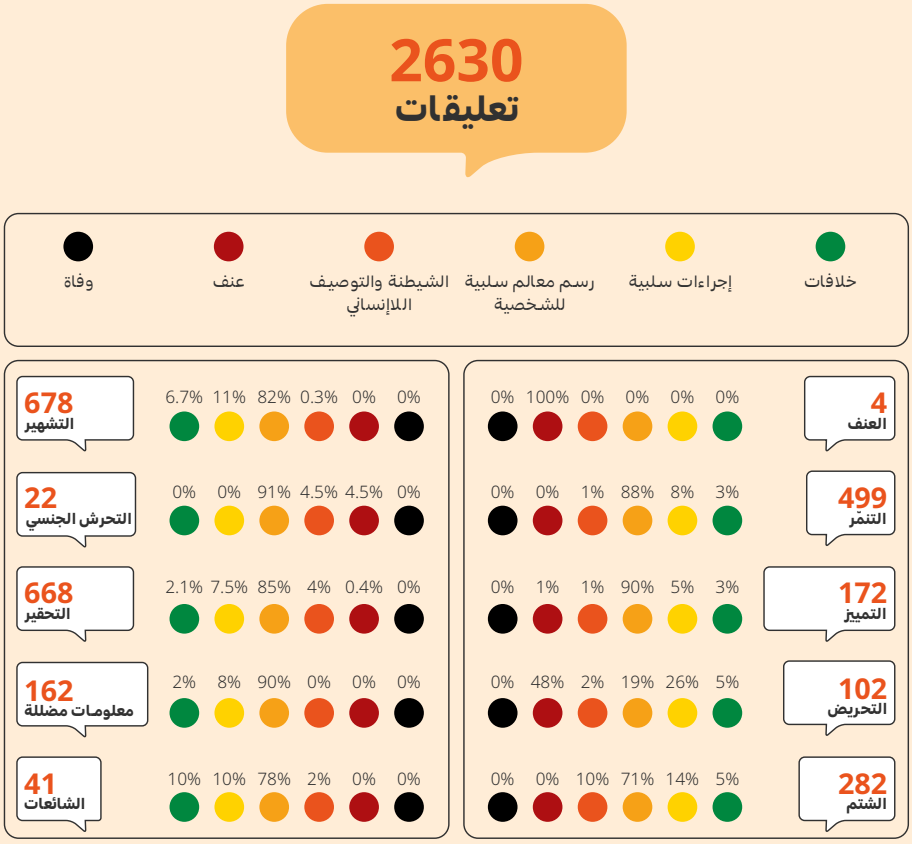

2.4.1. أمثلة عن خطاب الكراهية على فيسبوك: السلوكات والظواهر

التشهير

مثل التشهير أكثر أشكال خطاب الكراهية تداولا حيث بلغ 25.7% من مجموع التعليقات التي احتوت على خطاب الكراهية. و تبيّن أن السلوكات التي وقع مراقبتها تتبلور من خلال التشكيك في العملية الانتخابية و نزاهتها. فعلى سبيل المثال، ورد في أحد التعاليق: "ماذا وزعوا هذه المرة، بطاقات العشرين دينار أو الخمسين دينار (شراء الأصوات)". كما أظهرت عملية المراقبة سلوكات تنم عن تشهير المرشحين والمرشحات، مثلا ذكر أحد التعاليق "لأنهم جميعا كاذبون، ولكنهم جميعا يحبون النواب". في حين ورد في تعليق آخر، "إذا أردتم أن يُنتخب الفاسدون، قاطعوا الانتخابات".

التحقير

بقدر انتشار التشهير انتشر التحقير، أو الاستنقاص من الآخرين، سواء أكانوا أفرادا أو كيانات أو مؤسسات، وهو ما ثبت من خلال النسبة العالية للتحقير بصفته أحد أشكال خطاب الكراهية، بمعدل 25.4% من جميع التعليقات التي احتوت على خطاب الكراهية.

وفي بعض الحالات ارتبطت السلوكات بالاستنقاص من الآخرين عن طريق نعتهم بصفات غير مناسبة وتحقيرهم، كأحد التعاليق القائلة: هي ناقصة البلد سرسرية جد بكفي أشكالكم الي نتصبح ونمسي فيه"[7] وهذا للاستنقاص من أحد المترشحين للانتخابات، كما ورد في تعليق آخر: " شوفة وجهك أكبر مبرر لأنها بتسد النفس"[8]

5.1. التوصيات

- تحديد آليات الحملات السياسية على منصات التواصل الاجتماعي على نحو واضح وتنظيمها ضمن التشريعات المتعلقة بالانتخابات.
- وينبغي أن تنص التوجيهات التنفيذية والتشريعات صراحة على عقوبات/جزاءات لكل من يرتكب فعل تنمرّ أو عنف إلكتروني أو عنف انتخابي أو أي شكل من أشكال خطاب الكراهية مع إدراج تعريف مكتوب واضح لهذه الأفعال.
- تولي الهيئة العليا للانتخاب تشكيل فرق لمراقبة منصات التواصل الاجتماعي بالتعاون مع المجتمع المدني والإعلام. وتقضي المهمة الأساسية لهذه الفرق بتعقب خطاب الكراهية وتقصّيه.
- إرساء إجراء مقتضب ومُبسّط ضد كل من يستخدم خطاب الكراهية والتحريض على الكراهية أو العنف من شأنه أن يردع عموم الناس عن أي نوع من هذه السلوكات الخطرة. وينبغي أن يشمل هذا الإجراء تدابير وقائية مثل غلق الصفحات/الحسابات أو تعليق عملها بموجب إخطار في مدة زمنية معقولة إذا تبين أنها تنشر خطاب الكراهية.
- التعاون مع منصات التواصل الاجتماعي الموجودة في الأردن لبلورة سياسات تتصدى لخطاب الكراهية والمحتوى الزائف والتضليلي. وينبغي تكييف هذه السياسات بحيث تتماشى مع التشريعات المحلية ومبدأ التدرّج. مثل إزالة المنشورات أو التعليقات التي تحتوي على خطاب الكراهية وضرورة إعلام صاحب الحساب بأنه نشر خطاب كراهية وتنبيهه من ذلك. أما الخطوات التالية فتقضي بإمكانية تعطيل عمل الحساب إذا تبينّ تكرّر هذا السلوك.
- ينبغي أن تُدرج الحكومة معلومات عن آليات مراقبة خطاب الكراهية والمعلومات المضللة في جامعات الصحافة والإعلام، وأن تضع استراتيجية لمكافحة خطاب الكراهية وذلك عن طريق تثقيف الهيئات الطلابية بشأن خطاب الكراهية وطرق التصدي له والمساهمة في نشر الوعي بشأن جميع أشكال خطاب الكراهية.
- ويجب وضع القوانين وتحيينها للتصدي للمعلومات المضللة والأخبار الزائفة ويتعين السعي إلى توفير حيزّ إلكتروني آمن خال من المعلومات المضللة والإعلام التضليلي.
- ويجب أن تعزز السلطات الرسمية مبادراتها الرامية إلى مكافحة المعلومات المضللة والأخبار الزائفة التي تركز على منصات التواصل الاجتماعي. ويجب أن تعمل هذه المبادرات على التثقيف حول وسائل التواصل الاجتماعي والتحقق من الوقائع. وللأردن بالفعل منصة رسمية بعنوان "حقك تعرف" ويتعين أن تشجع على إطلاق مبادرات أخرى (خاصة/عامة).
- على مؤسسات المجتمع المدني أن تطلق برامج وأنشطة ودعايات لمكافحة خطاب الكراهية. العمل على نشر الوعي بشأن هذه المسألة وإتاحة الأبحاث والدراسات المتعلقة بها. كما بالإمكان إطلاق الحملات الإعلامية للتوعية بالحدود القانونية لحرية التعبير.

---

[7] التعليق: هي ناقصة البلد سرسرية جد بكفي أشكالكم الي نتصبح ونمسي فيه"

[8] التعليق: شوفة وجهك أكبر مبرر لأنها بتسد النفس

2. المشهد السياسي اللبناني قُبيل الانتخابات: تحليل للمعلومات المضللة وخطاب الكراهية والشائعات والدعاية السياسية

1.2. ماهي مؤسسة مهارات؟

تأسست مؤسسة مهارات سنة 2006 في بيروت بقيادة نسائية، وتضطلع بدور الجهة التحفيزية التي تدافع على تطوير المجتمعات الديمقراطية وتقدمها وفقا لقيم حرية التعبير واحترام حقوق الإنسان.

قادت مهارات إصلاح القوانين المتعلقة بالإعلام في لبنان وعملت كمنظمة رقابية تراقب وضع حرية التعبير وحرية الإعلام وسلامة الصحفيين والتدفق الحر للمعلومة في لبنان وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ويصف هذا التقرير عمل مهارات خلال الفترة الفاصلة بين شباط/فيفري وآذار/مارس 2022 في إطار متابعة الانتخابات البرلمانية في أيار/ مايو 2022 من خلال عدة أنشطة تساهم في التصدي للمعلومات المضللة والكاذبة، وتعزيز فرص التحقق من الوقائع وتشجيع الناخب على التفكير النقدي لمساعدته على القيام باختيارات مستنيرة. تشمل هذه الأنشطة تحليل الخطاب الموجود في الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي ومراقبة الحملات من زاوية المعلومات المضللة والدعاية السياسية وخطاب الكراهية والعنف ضد المرأة وإصدار بيانات المواقف والموارد المتعلقة بالتغطية الإعلامية للانتخابات، وتدريب الصحفيين والمنصات الإعلامية البديلة التي تتيح تغطية احترافية للانتخابات والتحقق من الوقائع. وسيرد تحليل فترة الانتخابات والفترة التالية للانتخابات ضمن التقرير الإقليمي التالي.

2.2. السياق المحلي

1.2.2. المشهد الإعلامي

يعتبر لبنان أحد البلدان الديمقراطية في المنطقة العربية من حيث حرية الصحافة وحرية التعبير وصُنّف على أنه حرّ جزئيا وفقا لتقرير فريدوم هاوس (Freedom House) لسنة 2022 . ولكن الضغط السياسي أصبح أقوى من أي وقت مضى ويسجل لبنان تراجعا من حيث النقاط المُسندة إليه، حيث أصبح يحتل المرتبة 130 من أصل 180 دولة سنة 2022 بينما كان يحتل المرتبة 107 سنة 2021 ، وذلك وفقا للمؤشر العالمي لحرية الصحافة الصادر عن مراسلون بلا حدود. وعلى الرغم من أن الدستور اللبناني يضمن التعددية وحماية حرية التعبير، إلا أن الصحفيين والنشطاء يبقون عرضة للعديد من المضايقات التي لها علاقة بحرية التعبير ونشر المعلومة. ويتعرض عدد متزايد من الصحفيين والنشطاء للملاحقة القضائية ويتم استدعاؤهم للاستجواب على خلفية اتهامات فضفاضة بارتكاب جريمة التشهير والتي يوجهها النائب العام أو شخصيات نافذة من الأوساط السياسية أو المالية أو الدينية ممن يستخدمون دون هوادة هذه القوانين للثأر من منتقديهم وتكميم أفواههم، وفقا لمنظمة هيومان رايتس ووتش. وعليه، يجد النشطاء أنفسهم عرضة للملاحقة التعسفية بسبب استخدامهم لوسائل التواصل الاجتماعي وذلك بتعلّة تقويض السلم الأهلي أو الكفر أو إهانة الرموز السياسية والدينية، أو المس من علاقات لبنان مع الدول الصديقة. وبينما يتمتع الصحفيون بالحماية القانونية في القضايا المتعلقة بالتشهير، فإن هذه الحماية لا تنطبق إلا في حال تمكنوا من إثبات صحة الادعاءات المطروحة.

وفي هذا السياق، تسعى جماعات سياسية متطرفة معروفة إلى التلاعب بالخطاب الديمقراطي على وسائل التواصل الاجتماعي عن طريق ما يُعرف في لبنان ب"الجيوش الإلكترونية" التي تعمل على نشر الدعاية السياسية والمعلومات المضللة، وإطلاق حملات عنيفة ضد الخصوم السياسيين.

علاوة على ذلك، كل ما اندلعت أزمة في لبنان كل ما أصبح اضطراب المعلومات أكثر وضوحا. إذ

ظهرت عدة مجموعات وصفحات على فيسبوك تنتمي لأحزاب سياسية تقليدية وذلك منذ الثورة في 17 من تشرين الأول/ أكتوبر 2019 وأنتجت مهارات وثائقيا حللت فيه انتشار الشائعات والمعلومات المضللة آنذاك، وربطتها بالسياق الموجود حينها وحللت أثرها على سير الأحداث. وقبل بضعة أشهر من انطلاق الفترة الانتخابية لسنة 2022 بدأت الحملات السياسية على وسائل التواصل الاجتماعي ترى النور. وكان البعض من هذه الحملات يهدف إلى شيطنة المحتجين والأطراف الفاعلة في التغيير. و في حالات أخرى، ترمي المعلومات المضللة إلى انتقاد الأحزاب السياسية التقليدية التي يزْعم أنها تحمل مواقف متناقضة مثل الحملة التي شنتها عدة صفحات ضد النائب محمد رعد عن حزب الله التي نشرت نفس الصورة الساخرة متهمة إياه بالنفاق حين دشن مشروعا مُموّلا من وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية (USAID)

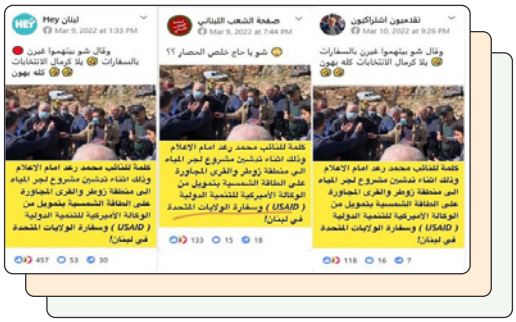

الصورة 9: مثال عن المعلومات المضللة في شكل صورة ساخرة "meme" نشرتها عدة صفحات مُتهمة نائبا عن حزب الله بتدشين مشروع ممول من وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية. (USAID)

و لوحظ التوجه لنشر المعلومات المضللة في أوساط جميع الأحزاب السياسية حيث يقوم كل منها باتهام خصمه السياسي.

الصورة 10: : مثال عن المعلومات المضللة التي نشرتها صفحات لجهات سياسية تقليدية تتهم فيها الأحزاب المنافسة بتمويل المنصات الإلكترونية للتلاعب بسعر صرف العملة

2.2.2. المناخ السياسي قُبيل الانتخابات البرلمانية

في خضمّ تبعات الأزمة الاقتصادية والمالية الخانقة التي تعاني منها لبنان، انطلقت الاستعدادات لعقد الانتخابات البرلمانية، في ظل الجو السياسي المشحون بين أصحاب النفوذ بشأن عدة مسائل تتعلق بتوقيت الانتخابات ومشاركة المغتربين في الانتخابات المحلية، وتنفيذ الإصلاحات المتعلقة بعملية الاقتراع منها اعتماد البطاقة المغناطيسية ومراكز الاقتراع من نوع "ميغاسنتر" التي ستسمح للناخبين بالتصويت في مكان إقامتهم.

علاوة على ذلك، تنامت الانقسامات السياسية والتوترات الأمنية على خلفية التحقيق في انفجار مرفأ بيروت، وهو ما أدى إلى عرقلة عمل الحكومة وإلى ظهور حوادث أمنية أسفرت عن وفيات وجرحى في

منطقة الطيونة في الضاحية الجنوبية لبيروت، قرب موقع الاحتجاجات ضد القاضي طارق بيطار الذي ينظر في ملف انفجار مرفأ بيروت.

وعلى الرغم من ذلك، استمرت الاستعدادات للانتخابات، واستُكمل تسجيل المغتربين الراغبين في التصويت خارج حدود الوطن بحلول نهاية 2021 ، وفُتح باب الترشح في مستهل سنة 2022 .
كما انطلقت الحملات الانتخابية فعليا في بداية شهر شباط/فيفري وأعلن عن القائمات النهائية للمرشحين في بداية شهر نيسان/أبريل 2022 ، أي قبل أقل من شهرين على انطلاق الانتخابات المزمع إجراؤها يوم 15 أيار/مايو 2022 للمقيمين داخل البلاد و 6 و 8 أيار/مايو للمقيمين خارجها.

و أظهرت سجلات المرشحين والقائمات أن هناك شعورا بالحماس للمشاركة في الانتخابات البرلمانية المزمعة، خاصة في صفوف الشباب. وبلغ العدد النهائي للمرشحين بعد تشكيل اللوائح 718 مرشحا، 60 في المائة منهم ينتمون إلى قوى التغيير وحركات سياسية ظهرت بعد ثورة 17 تشرين الأول/ أكتوبر. وبلغ عدد اللوائح الانتخابية 103 لائحة مقارنة ب 77 لائحة سنة 2018 , وفقا لنتائج مراقبة خطابات السياسيين الذي أجرته مهارات، تراوحت خطابات الحملات السياسية بين تصريحات تُشكك في مدى عزم السلطة على عقد الانتخابات وحملات سياسية حول عدة مواضيع تتعلق بالنزاع السياسي، مثل موقف لبنان المحايد إزاء النزاعات الموجودة في المنطقة، والأزمة الدبلوماسية مع المملكة العربية السعودية ودول الخليج نتيجة لتصريحات سياسية صادرة عن وزير الإعلام جورج قرداحي حيث وصف الحرب في اليمن بأنها "حرب عبثية"، والتدخل الإيراني في الشؤون الداخلية اللبنانية عن طريق حزب الله.

كما لم تنفك بعض الجماعات السياسية، ومنها حزب الله وزعيمه حسن نصر الله، توجه الاتهامات للأطراف السياسية الجديدة أو المنتمين للمجتمع المدني والحركات السياسية الناشئة التي تتلقى دعما ماليا من السفارات، خاصة سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في إطار خدمة المشاريع الخارجية، منوهين إلى أن الهدف الذي تخدمه هذه الأطراف يخدم المصالح الإسرائيلية، وهو خطاب خطير يحمل في طياته الاستفزاز والتهديد.

أما خطابات السياسيين المتعلقة بالأزمة الاقتصادية، فقد تمحورت أساسا حول الفساد المستشري واسترداد الأموال المنهوبة والتدقيق المالي الجنائي. وكانت هذه المواضيع حاضرة في خطابات معظم السياسيين في إطار الاتهامات الموجهة للخصوم السياسيين بدل تقديم الحلول والبرامج الانتخابية ذات الصلة.

3.2.2. أهداف برنامج المراقبة ومنهجيته

1.3.2.2. الأهداف

تضطلع وسائل التواصل الاجتماعي بدور حاسم في التواصل السياسي خلال الحملات الانتخابية خاصة لما توفره من وسائل تفاعلية لا محدودة تُمكن من إحداث التأثير السياسي والدعاية السياسية والتواصل التضليلي المباشر بين المرشح والناخب. وعليه، يُسهّل استخدام هذه المنصات الاجتماعية انتشار خطاب الكراهية والأخبار الزائفة والمعلومات المُضللة، حتى أنه يؤثر على مسارات التصويت في الانتخابات عن طريق "الخدمات" التي تتيحها هذه المنصات، مثل تلك التي تروج للمعلومات غير المؤكدة وقمع الناخبين وتخويفهم وخداعهم بادعاء الانتماء الكاذب أو المُضلل.

ويهدف برنامج المراقبة الذي أطلقته مؤسسة مهارات بالتعاون مع المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية أثناء الفترة الانتخابية للانتخابات البرلمانية اللبنانية المنعقدة يوم 15 أيار/مايو 2022 ، إلى مراقبة خطاب الكراهية والخطاب السياسي المُضلل الذي يُستخدم للتأثير على الناخبين على وسائل التواصل الاجتماعي. وركزت المراقبة على تصريحات السياسيين وخطابات زعماء الأحزاب والصفحات الشخصية للمرشحين، والأخبار الزائفة والشائعات التي انتشرت عبر صفحات المؤثرين السياسيين أو الصفحات التي يديرها مؤيدو الأحزاب وحملات التلاعب بالرأي العام على وسائل التواصل الاجتماعي خلال فترة الحملات الانتخابية.

2.3.2.2. فترة المراقبة

امتدت فترة المراقبة والتقصي المعُمق بهدف إصدار التقرير الأول من غرة شباط/فيفري إلى 31 آذار/مارس 2022 .

3.3.2.2. عينة المراقبة (مُستمدّة من فيسبوك وتويتر)

شملت عملية المراقبة 155 طرفا، وركزت على تويتر بصفته المنصة الرئيسية الخاضعة للمراقبة وفيسبوك بصفته الوحدة الثانوية (فقط المستخدمون النشطون على هذه المنصة)، و توزعت الأطراف على النحو التالي:

- 15 سياسيا ممن يتزعمون النخبة السياسية في أحزابهم والفاعلين على وسائل التواصل الاجتماعي.
- 107 مرشحا للانتخابات البرلمانية ومجموعات المرشحين الفاعلين على وسائل التواصل الاجتماعي والذين يمثلون مختلف الحركات الحزبية التقليدية و"الثورية".
- 33 شخصا (صحفيون وصحفيات ومؤثرون ومؤثرات ينتمون لأحزاب سياسية وائتلافات معينة)، خاصة منهم من لهم نسبة مرتفعة من المتابعين، والذين لديهم تفاعل وتواصل مكثف مع عموم الناس ويعكسون آراء مختلف الأطراف السياسية الفاعلة.
- 47 صفحة ومجموعة على فيسبوك تابعة للأحزاب وتحظى بتأييد مباشر من مجموعة سياسية وتنشر بشكل يومي وتتفاعل مع المنشورات ونشاط رقمي لأطراف مجهولة الهوية يصب في مصلحة قوى سياسية.
- 15% من 155 حسابا (24) خضعت للمراقبة خلال الفترة الفاصلة بين شباط/فيفري وآذار/مارس تديرها نساء، في حين يدير الرجال بقية الحسابات وعددها 131 .

24
الحسابات المراقبة تابعة لنساء

131
الحسابات المراقبة تابعة لرجال

2.2.3.4. تكييف الدليل العملي لتتماشى مع متطلبات استراتيجية المراقبة ومنهجيته:

استخدم فريق المراقبة التابع لمهارات مجموعة متنوعة من أدوات التعقب والمراقبة والتحليل لتقصي حملات التلاعب بالرأي العام والتصدي لها.

أبرز الأدوات المستخدمة والغرض منها:

1. برنامج التعقب التابع لمهارات لتعقب الخطابات السياسية للسياسيين والمرشحين والمؤثرين ضمن العينة المستهدفة والمختارة على نحو يومي. ويعمل هذا البرنامج على جمع البيانات استنادا إلى مجموعة من الحسابات والكلمات الرئيسية من تويتر، لتسهيل تصنيفها وتحليلها فيما بعد كتابيا. وتعتمد أداة التعقب التابعة لمهارات على هيكلة ذكية تُمكن من التنبؤ بالأنماط التي قد تظهر في مرحلة لاحقة .
2. يسهل برنامج "CrowdTangle" عملية مراقبة الصفحات والمجموعات التي تديرها الجيوش الإلكترونية على فيسبوك، إذ يُعد قائمات محددة تسمح بتعقب خطاب الدعاية السياسية والمعلومات المضللة، خاصة في شكل صور أو رسومات ساخرة وقع التلاعب بها، وتحديد المصدر الرئيسي لحملة التضليل والتلاعب.
3. تسمح خاصية "TweetDeck" بتعقب مصدر الحملات على تويتر عند إطلاقها، وأبرز الهاشتاغات التي استُخدمت.

أدوات مراقبة وتعقب مفتوحة:

- VICINITAS، وهي أداة تتيح جمع البيانات الضخمة على تويتر في علاقة بحملات محددة استنادا إلى استخدام هاشتاغات الحملات أو الكلمات الرئيسية أو العناوين الإلكترونية.
- Hoaxy وهي أداة تسمح بتحديد هيكل الشبكات وترابطها والمؤثرين فيها.
- أدوات التحقق من الحسابات المزيفة.
- على غرار Botometer و Bot Sentinel: لمراقبة السلوكات المتأتية من برامج البوت bots.

4.2.2. مسارات المراقبة

1.4.2.2. المسار الأول: مراقبة حسابات السياسيين ومرشحي الانتخابات البرلمانية

مراقبة حسابات الأطراف السياسية وصفحاتها، بما في ذلك صفحات ومجموعات المرشحين والسياسيين، و "الجيوش الإلكترونية"، وذلك عن طريق تعقب كافة التصريحات والمنشورات المصنفة وفقا لآلية المراقبة والتحليل أدناه بشكل يومي:

أ - المراقبة اليومي للخطاب الدعائي السياسي المضلل والعنيف على أي من الصفحات المذكورة أعلاه و الحسابات الإلكترونية.

ب - تصنيف الخطاب المضلل المستخدم: اعتمد التصنيف التالي لتحليل هذا النوع:

- **المعلومات المضللة:** الأخبار المفبركة التي لا أساس لها من الصحة
- **المعلومات الخاطئة:** هي الأخبار التي تُضلل وتشوه الحقائق، و تحتوي على معلومات غير صحيحة أو مُضلّلة.
- **الشائعات:** هي المعلومات المتداولة و غير المؤكدة التي قد تكون صحيحة أو صحيحة جزئيا أو خاطئة.

ج - تصنيف الخطاب العنيف:

- **خطاب الكراهية:** دعوة إلى العنف و التمييز أو التحريض المباشر عليهما على أساس الدين أو النوع الاجتماعي أو العرق أو اللون.
- **الخطاب العنيف:** الخطاب العنيف الرامي إلى تأجيج مشاعر الغضب أو التحريض على العنف.

2.4.2.2. المسار الثاني: حملات المراقبة وتعقب المواقف استنادا إلى أكثر المواضيع الجدلية الراهنة

بما أن الحملات الانتخابية تشمل عدة مواضيع جدلية، يسعة كل حزب إلى استخدام هذه المواضيع وفقا لخطابات تضليلية مختلفة تخدم حملته الدعائية بهدف التأثير على الناخبين وتوجهاتهم الانتخابية.

التاريخ	#الهاشتاغات	جديد/قديم	الحزب	الجهة المستهدفة	الحدث
24 شباط /فيفري - 11:30	#لبنان_المدني	جديد	التيار الوطني الحر	الرأي العام	حملة سياسية أطلقها التيار الوطني الحر في إطار الدعوة إلى مؤتمر "لبنان المدني"
06 آذار /مارس - 10:34 مساء	#سنيورة_حل_عن_بيروت	جديد	الرأي العام	فؤاد السنيورة	ردود فعل إزاء شائعات حول قيادة فؤاد السنيورة وترشحه في بيروت للانتخابات
07 آذار /مارس - 5:26 مساء	#داعش_14_آذار	جديد	حزب الله	الثورة	ردود فعل إزاء إزالة صور قاسم سليماني في معرض الكتاب

التاريخ	#الهاشتاغات	جديد/قديم	الحزب	الجهة المستهدفة	الحدث
11 آذار /مارس - 2:05 مساء	#الثورة_الكاذبة	جديد	التيار الوطني الحر	الثورة	فيديو قصير لجبران باسل يتهجم فيه على الثورة ويتهمها
24 آذار /مارس - 1:41 صباحا	#حزب_الله_الإرهابي	قديم	القوى اللبنانية	حزب الله	زيارة الرئيس عون للفاتيكان والدفاع عن وجود حزب الله في لبنان

الجدول 3: أكثر الخطابات التي تتداولها الأحزاب السياسية لخدمة دعايتها السياسية

3.2. ملخص نتائج مراقبة فترة الحملة الانتخابية على تويتر وفيسبوك (شباط/فيفري – آذار/مارس):

1.3.2. أهم نتائج الدعاية السياسية في أوساط السياسيين والمرشحين والمؤثرين والمجموعات والصفحات الإلكترونية المؤيدة للأحزاب المعروفة في لبنان باسم "الجيوش الإلكترونية".

تشير البيانات التالية إلى عدد التغريدات و المنشورات التي وقع مراقبتها خلال شهري شباط/فيفري و مارس/آذار:

مؤيدو الأحزاب

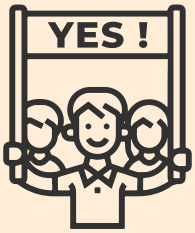

47
عدد الحسابات على وسائل التواصل الاجتماعي

1183
عدد المنشورات/ تغريدات

المؤثرون

33
عدد الحسابات على وسائل التواصل الاجتماعي

307
عدد المنشورات/ تغريدات

السياسيون/ المرشحون

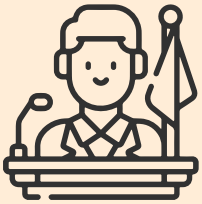

122
عدد الحسابات على وسائل التواصل الاجتماعي

522
عدد المنشورات/ تغريدات

الجدول 4: عينة من البيانات التي جُمعت خلال شهري فيفري/شباط وآذار/مارس 2022

أ - الخطاب المعتمد في الحملات السياسية على وسائل التواصل الاجتماعي:

- وصل مجموع عدد التغريدات والمنشورات التي نشرها 122 مرشحا وسياسيا ضمن العينة التي وقع مراقبتها خلال شهري فيفري/شباط وآذار/مارس 522 تغريدة ومنشورا.
- و قُسّمت التغريدات والمنشورات بالأساس إلى نوعين: "اللعب على العواطف" (257 تغريدة/منشورا) "والاتهامات" (173 تغريدة/منشورا). في حين حلت "نظرية المؤامرة" في المرتبة الثالثة بنسبة أقل (43 تغريدة/منشورا). ويهدف أول نوعين بالأساس إلى الدفاع على المواقف الشخصية وتوجيه الاتهامات للخصوم. والأمر ذاته ينطبق على "نظرية المؤامرة" حيث أن جميع هذه الأنواع تهدف إلى تأجيج مشاعر المتحزّبين. ولكن نسبة "تحليل الأحداث" (21 تغريدة/منشورا) و "البرامج الانتخابية" (6 تغريدات/منشورات)، التي غالبا ما تكون أكثر اعتمادا على المنطق، كانت متدنية.

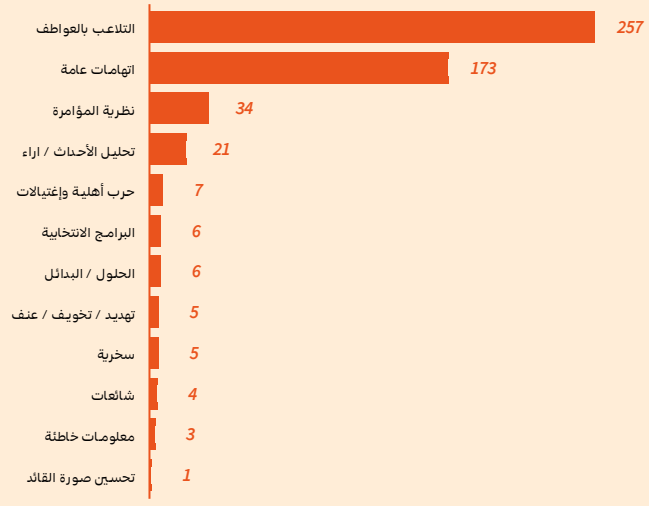

الصورة 10: تصنيف 522 تغريدة ومنشورا حسب المرشحين والسياسيين

وكانت معظم المواضيع التي ناقشها المرشحون والسياسيون المشمولون بالرصد تسلط الضوء على الفساد بشكل أساسي في حين احتل موضوع اللاجئين آخر قائمة المواضيع التي تناولوها في خطاباتهم. (الصورة 11 أدناه)

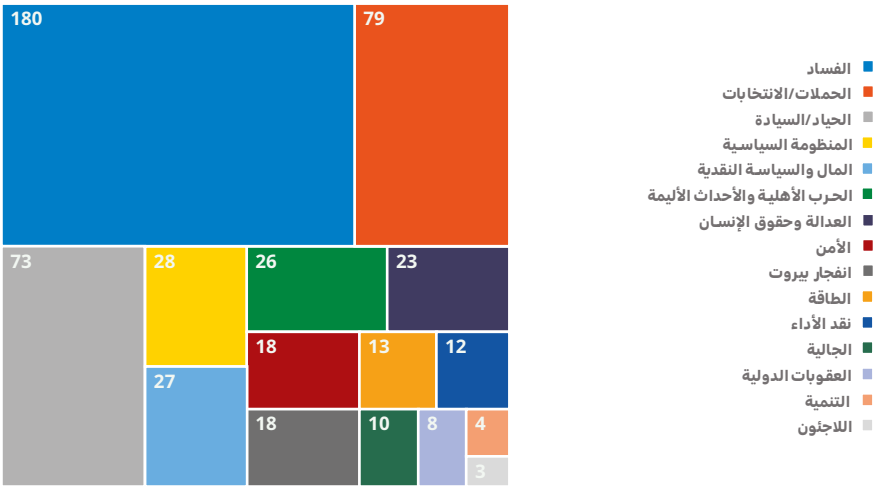

الصورة 11: المواضيع الأكثر تداولا في خطابات المرشحين والسياسيين

يُبيّن الرسم البياني أدناه تقسيم أنواع التواصل السياسي التي استخدمها المرشحون أثناء الحملات الانتخابية استنادا إلى عينة من 358 تغريدة ومنشورا خلال شهري شباط/فيفري وآذار/مارس 2022.

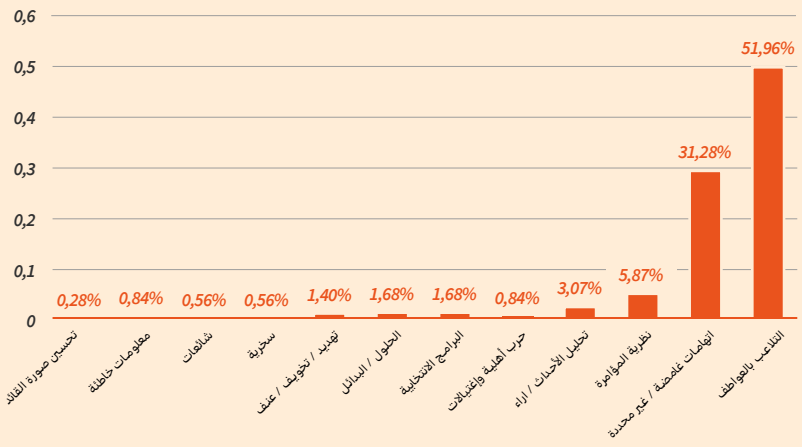

الصورة 12: تقسيم أنوع التواصل السياسي حسب المرشحين أثناء الحملات الانتخابية

أظهرت الملاحظات الأولية الناجمة عن مراقبة نشاط المرشحين والسياسيين على تويتر وفيسبوك خلال شهري شباط/فيفري وآذار/مارس أن خطابهم كان بالأساس دعاية سياسية وترويجية تهدف غالبا إلى تأجيج المشاعر واعتمد في أكثر من 80% منه على إسقاطات فضفاضة واتهامات. وينطبق ذلك على القوى السياسية التقليدية والحركات السياسية الناشئة على حد سواء، في حين ذهبت التوقعات إلى أن القوى الناشئة ستحمل في طياتها مشروعا إصلاحيا و/أو نقدا منطقيا للقوى التي تسعى إلى أن تحل محلها. ولم تبلغ نسبة المواضيع المتعلقة بالبرامج الانتخابية سوى 3% من المحتويات والتغريدات الصادرة عن القوى الناشئة في حين بلغت الحلول المقترحة 2.5% فقط منها.

ومن الجدير بالذكر أن محتوى تغريدات ومنشورات السياسيين كانت خالية من الحلول أو مقترحات الإصلاح، أو أي برنامج انتخابي، وهو ما تمخض عن خطاب سياسي يركز على تأجيج المشاعر بدل أن يقترح على المواطنين حلولا منطقية لمشاكلهم.

وعلى الرغم من أن موضوعَيْ الفساد والحملات الانتخابية كانا من المواضيع الأكثر تداولا في التغريدات والمنشورات الصادرة عن الأطراف السياسية على النحو المُبين في الجدول 3، إلا أن الخطاب السياسي للمرشحين والأطراف السياسية كان يركز بالأساس على تراشق الاتهامات واللعب على العواطف بنسبة تفوق 80% كما احتوى على التضليل من خلال الترويج لنظريات المؤامرة بدل الاستناد إلى الوقائع والأدلة أو البرامج الانتخابية على النحو المُب يّ في الجدولين 2 و 4.

وينطبق ذلك على القوى السياسية التقليدية والحركات السياسية الناشئة على حد سواء، في حين ذهبت التوقعات إلى أن القوى الناشئة ستحمل في طياتها مشروعا إصلاحيا و/أو نقدا منطقيا للقوى التي تسعى إلى أن تحل محلها. ولم تبلغ نسبة المواضيع المتعلقة بالبرامج الانتخابية سوى 3.3% من المحتويات والتغريدات الصادرة عن القوى الناشئة في حين بلغت الحلول المقترحة 2.5% فقط منها. وتعتبر هذه النسبة ضئيلة للغاية في إطار الاستعداد للانتخابات والحملات الانتخابية.

ويُمكن أن نعتبر أن 94.2% من التغريدات والمنشورات كانت شعبوية تهدف إلى التأثير على الناخبين دون أن تقترح عليهم إصلاحات أو سُبل تلبية احتياجات المجتمع وتوقعاته.

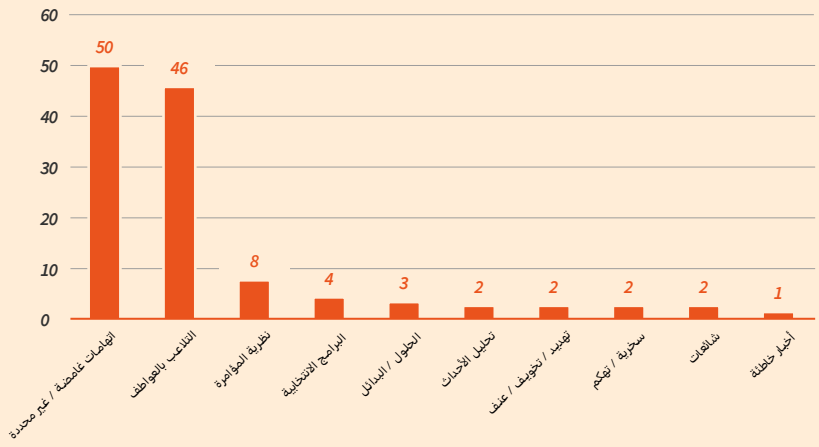

الصورة 13: تقسيم[9] أنواع الدعاية السياسية التي استخدمها المرشحون والسياسيون المنتمون للحركات السياسية الناشئة أثناء فترة الحملات الانتخابية.

[9] أخذت العينة من 120 تغريدة ومنشورا خلال شهري شباط/فيفري وآذار/مارس 2022

[10] أخذت العينة من 307 تغريدة ومنشورا خلال شهري شباط/فيفري وآذار/مارس 2022

ب - مشاركة المؤثرين والمتحزبين في التواصل السياسي أثناء الحملات الانتخابية:

لم يراقب التقرير خطابات الفاعلين السياسيين والمرشحين فحسب، بل رصد أيضا خطابات نوعين آخرين من الأطراف الفاعلة على وسائل التواصل الاجتماعي: المؤثرون بمختلف انتماءاتهم السياسية والصفحات التي تساند بشكل مباشر مجموعة سياسية من المجموعات المعهودة أو الناشئة.

- مراقبة 307 تغريدة أو منشورا لمؤثرين على وسائل التواصل الاجتماعي 255 مؤثرا منهم ينتمي إلى القوى التقليدية و 52 مؤثرا منهم ينتمي إلى القوى الناشئة.

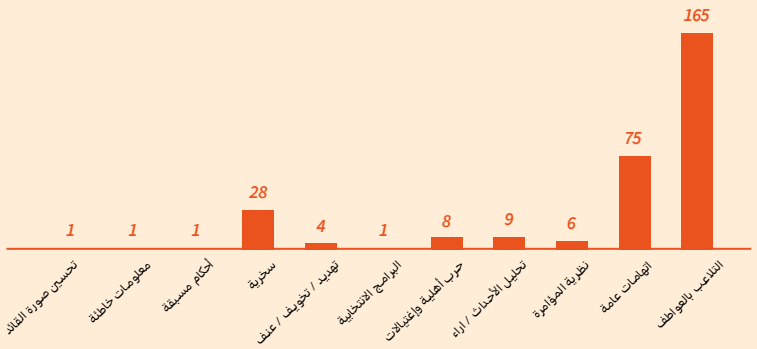

الصورة 14: تقسيم[10] أنواع الدعاية السياسية التي يستخدمها المؤثرون المنتمون للحركات السياسية الناشئة أثناء فترة الحملات الانتخابية.

وركز المؤثرون في معظم المواضيع التي يطرحونها أيضا على الفساد أكثر منه على المواضيع المتعلقة باللاجئين. (الصورة 15 أدناه)

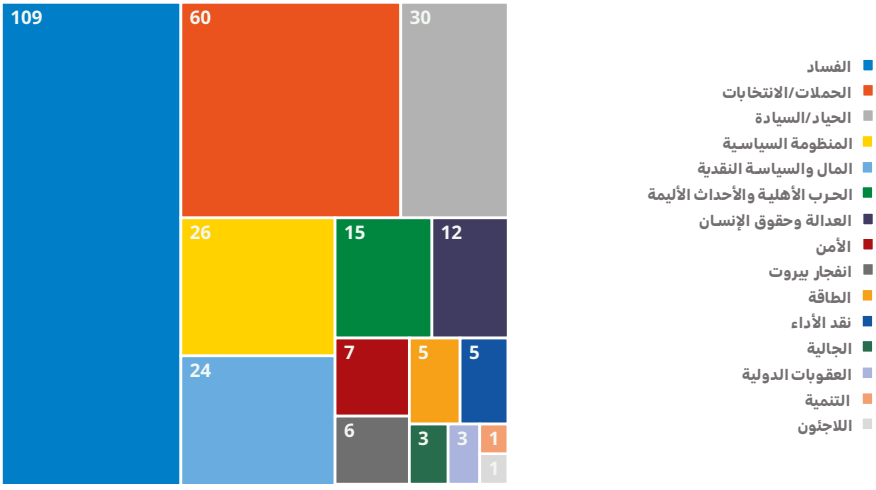

الصورة 15: المواضيع الأكثر تداولا في نقاشات المؤثرين

تبيّن من معاينة التواصل السياسي للمؤثرين الخاضعين للمراقبة، بأن كلا النوعين من المؤثرين، أي داعمي القوى التقليدية و داعمي القوى الناشئة، يشتركان في نفس نمط الحملات و الدعاية السياسية، على الرغم من أنه كان من المتوقع أن يكون هناك اختلاف بينهما.

واعتمد كلا النوعان من المؤثرين على ثلاثة أنماط خطاب رئيسية: اللعب على العواطف، الاتهامات، السخرية. و نشير إلى أن نسبة التلاعب بالعواطف كانت أعلى في خطاب المجموعات الناشئة حيث سجلت 57% مقابل 52%.

وصدر 1183 منشورا على صفحات فيسبوك عن 47 حسابا نشر محتوى يروج لأحزاب سياسية معينة

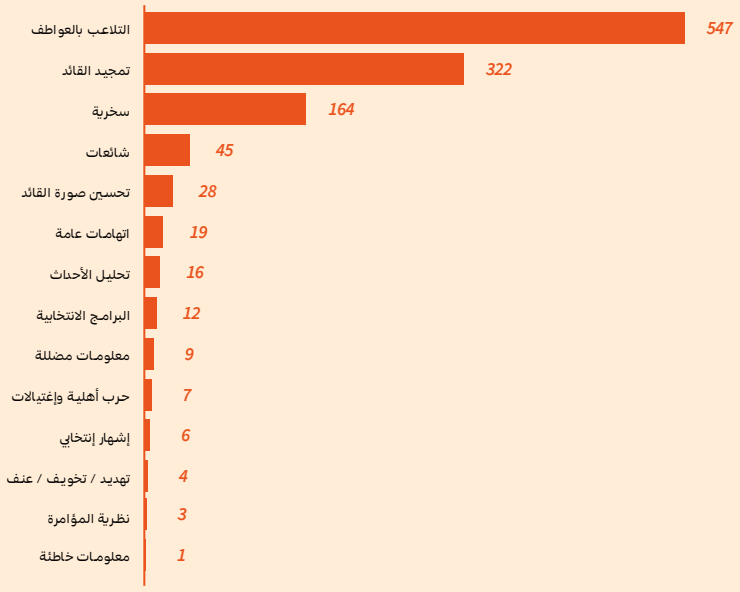

الصورة 16: تقسيم 1183 تغريدة ومنشورا عن47 صفحة ومجموعة متحزبة على فيسبوك

وبعد معاينة التواصل السياسي للمجموعات والصفحات المتحزبة التي خضعت للمعاينة على فيسبوك، من الواضح أنها إما تسعى إلى الدفاع على قادتها و تحاول الترويج لهم أو أنها تنشر الشائعات المغرضة ضد خصومها السياسيين. و لكن تبقى هوية هذه الصفحات مجهولة و لا يُمكن إلا التكهن بها من خلال المحتوى المنشور.

1.1.3.2. النتائج الرئيسية المتعلقة بحملات التلاعب بالنقاشات الدائرة على وسائل التواصل الاجتماعي

بلغت نسبة الأخبار المُضللة التي نشرتها هذه الحسابات 4.64% من بين 1183 منشورا، و معظمها كانت شائعات.

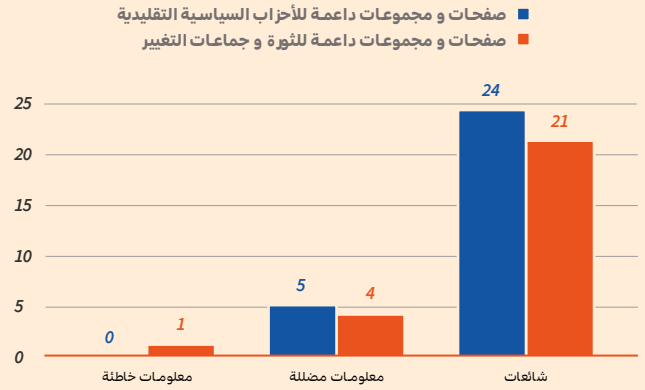

الصورة 17: المحتوى التضليلي للجيوش الإلكترونية على صفحات ومجموعات فيسبوك استنادا إلى 1183 منشورا

لم تقتصر حملات التلاعب بالأخبار التضليلية والحملات الدعائية، بل استُخدم هذا النوع من التلاعب أيضا في الحملات الرامية إلى التشهير بالخصوم السياسيين و تشويه صورتهم.

و لا تظهر هذه الحملات دائما كتوجه سائد على وسائل التواصل الاجتماعي، حيث قام فريق المراقبة التابع لمهارات بمراقبة حملة تلاعب مُنهجة ضد صحفي و ناشط سياسي مُقرّب من أحد الأحزاب السياسية.

ومن أبرز خصائص حملة التلاعب المذكورة آنفا:

- أطلقت هذه الحملة يوم 17 شباط/فيفري 2022
- استُخدم خلال هذه الحملة 15 حسابا أُنشئ حديثا في كانون الأول/ديسمبر 2021 وبدأ العمل بها يوم 11 كانون الثاني/جانفي.
- و جميع هذه الحسابات المستخدمة لا تضم أي متابع و لا تُتابع بدورها أي حساب آخر.
- و استُخدمت صور و أسماء مألوفة لهذه الحسابات لتجعلها تبدو واقعية.
- في حين كان اسم المستخدم يحتوي على أرقام عشوائية وغير متسلسلة.
- واستخدمت هذه الحسابات هاشتاغ يُشهّر بالصحفي باتهامه بالترويج لسياسيين مقابل المال.
- ونُشرت نفس التغريدة في نفس الوقت على صفحات عدة حسابات و بنفس الترتيب.

- و باستخدام مقياس البوت، تبين أن جميع هذه الحسابات لا تعدو كونها مجرد برامج بوت.

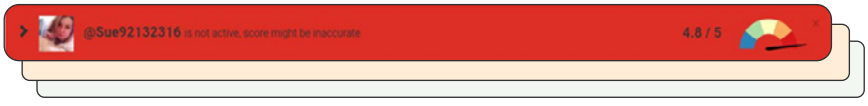

2.1.3.2.أهم النتائج المتعلقة بحملات خطاب الكراهية في سياق الانتخابات على منصات التواصل الاجتماعي

خطاب الكراهية على وسائل التواصل الاجتماعي

فيما يلي الظواهر التي تم تعقبها ومعاينتها من خلال عملية المراقبة التي أجراها فريق المراقبة خلال الفترة الفاصلة بين 1 شباط/فيفري إلى حدود 31 آذار/مارس للكشف عن خطاب الكراهية الذي انتشر خلال فترة الحملات الانتخابية على فيسبوك وتويتر:

مجموعات على فيسبوك تنتمي لأحزاب لبنانية

عند مراقبة عدة صفحات ومجموعات تدعم أحزابا سياسية في لبنان، تبين وجود عدة حملات غير مُنسقة تستخدم خطاب الكراهية لاستهداف الخصوم وأخضعت هذه الحملات للتحليل. ومن بين الرسائل الخاضعة للمراقبة والتي تنم عن الكراهية، نذكر ما يلي:

Hate speech message disseminated in same time by a partisan of Progressive Socialist Party on several Facebook groups saying:

«This crowdn which was on the 19th of March, will hammer down a nail into your coffins ... We will not be merciful anymore.»

#Progressive_Socialist_Forum_Aley
#Media_affairs

Another hate speech message spread by future movement partisans:

«We do not have a president; we have an Iranian intelligence boy. We must summon you to Martyr's Square and achieve justice for you by hanging.»

الصورة 18: نماذج من صور مُلتقطة من الشاشة لرسائل تحتوي على خطاب كراهية نشرها أشخاص أصبحوا ينتمون فيما بعد إلى الحركات السياسية

خطاب الكراهية: نموذج "داليا أحمد"

في 13 كانون الثاني/يناير 2022، تعرضت المقدمة الإعلامية في قناة الجديد تي في، وهي من أصول سودانية لحملة عنصرية ومضايقات على وسائل التواصل الاجتماعي استهدفت لون بشرتها وأصولها

السودانية. وأطلقت الحملة ردا على نقدها للسياسيين اللبنانيين في برنامجها التلفزي الساخر، ومن بينهم الرئيس ميشال عون والأمين العام لحزب الله حسن نصر الله، حيث وصفتهم بالتماسيح.

وراج الهاشتاغ "داليا_أحمد" و "تحسين نسل الكلب" لأكثر من يومين. وتجددت الحملة في 24 شباط/فيفري 2022 بعد أن انتقدت داليا أحمد بشكل ساخر رمزي الشيعة في لبنان، الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله والمتحدث باسم حركة أمل وزعيمها نبيه بري، حيث اتهمت الأول بأنه انغمس في إشعال الحروب في المنطقة على حساب مصالح لبنان واتهمت الثاني بالفساد.

ورُصدت في هذا الصدد النتائج التالية:

- انطلقت الحملة الثانية ضد داليا أحمد يوم 24 شباط/فيفري بتغريدة كتبها أحد مستخدمي تويتر: "السوداء الشمطاء داليا أحمد مصرّة بكل وقاحة على التطاول على رموزنا"

- وهذه الحملة التي استهدفت المقدمة التلفزية هي نموذج عن حملات الكراهية والعنصرية على وسائل التواصل الاجتماعي حيث ساهم الناشطون في بعض الأحزاب السياسية اللبنانية في نشر هذه الحملة على نطاق واسع عن طريق استخدام الهاشتاغ #داليا_احمد و#تحسين_نسل_الكلب

- وكان لهذه الحملة بُعد قائم على النوع الاجتماعي حيث استندت إلى خطاب عنيف ضد المرأة يرمي إلى مضايقتها وتهديدها وكتم صوتها.

- وشملت الحملة عدة أشكال من العنف ضد المرأة:

  - **العنف العنصري والنفسي:** القائم على المظهر الخارجي و لون البشرة.
  - **العنف الجنسي:** بنت سيئة السمعة، و هو نعت لمن يمارسن البغاء.

1. و فيما يلي بعض التعابير والصور العنيفة المستخدمة ضد داليا أحمد:

- إثيوبية سوداء
- كلبة سوداء
- بنت حرام سودانية
- داليا_أحمد بائعة هوى
- زوجة قواد، زوجة بلطجي و بتشتغل عند مغفل
- السحارة السوداء الملعونة

كما أطلقت حملة أخرى داعمة لها على وسائل التواصل الاجتماعي للتنديد بالتعابير العنصرية ولدعم حقها في التعبير في حين رأى [11] نشطاء آخرون أن التنمر على داليا "واجب" محرضين بذلك على تأجيج الحملة ضدها

الصورة 19: صورة من الشاشة لثلاث تغريدات تحتوي على خطاب كراهية ضد داليا أحمد

[11] التغريدات على تويتر:
- «The black-haired #Dalia_Ahmed is brazenly insisting on insulting our symbols».
- Dalia Ahmed, the bad reputated girl from Sudan, is daring again to insult al Sayed. A Sudanese whore#
- Dalia Ahmed, a title of prostitution in Lebanon#.
- Bullying #Dalia Ahmed is a duty.

4.2. الخاتمة

في حين تُعتبر فترات الحملة الانتخابية في الانتخابات الديمقراطية فرصة للمترشحين لكي يستحدثوا منصات ينشرون عليها الرؤية التي تستند إليها برامجهم وحلول العديد من الأزمات التي تمر بها البلاد، إلا أن مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي الذي أجرته مؤسسة مهارات لتعقب الخطابات السياسية كشف عن أن هذه الخطابات في الفترة الفاصلة بين شباط/فيفري وآذار/مارس، أي قُبيل انتخابات 15 أيار/مايو، قامت بالأساس على التلاعب بعواطف الناخبين وتراشق الاتهامات التي لا أساس لها من الصحة، وذلك بنسبة أكثر من 80% من عامة الخطابات المتداولة.

و ينطبق ذلك على القوى التقليدية والناشئة. وكان من المتوقع أن تقوم القوى الناشئة بالترويج لبرامج إصلاحية ونقد قائم على البراهين، إلا أن 3% فقط من خطاباتهم كان موضوعها برامجهم الانتخابية ولم تقدم حلولا سوى في 2.5% منها.

وكان للخطابات العاطفية نصيب الأسد وركزت بالأساس على 4 مواضيع: الفساد والانتخابات والسيادة والحياد. وكانت جل هذه المواضيع محل نزاع بين الأطراف السياسية حيث يستغلونها لتوجيه الاتهامات لخصومهم السياسيين.

و في ظل شح الخطابات التي تطرح حلولا وبرامج انتخابية، كان 8% من الخطابات يروج لنظريات المؤامرة التي تجعل من حزب صاحب الخطاب يبدو كضحية.

و اتخذ المتحزبون نفس التوجه حيث تبنوا خطابات قادتهم ودافعوا عن مواقفهم، وقاموا بنشر الشائعات والمعلومات المضللة، في حين غابت الشائعات والمعلومات المضللة عن خطابات السياسيين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقع تحليل العديد من النماذج، منها حملة المعلومات المضللة ضد نائب حزب الله محمد رعد وحملة الكراهية التي استهدفت الصحفية داليا أحمد ردا على تصريحاتها ضد حزب الله.

5.2. التوصيات

- تعزيز التواصل بين منظمات المجتمع المدني التي تراقب وسائل التواصل الاجتماعي ومنصات التواصل الاجتماعي لمكافحة المعلومات المضللة وخطاب الكراهية على نحو أكثر فعالية.
- تعزيز قدرات مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي، والمترشحين، وأعضاء المجتمع المدني، لمراقبة خطاب الكراهية على منصات وسائل التواصل الاجتماعي وإعداد التقارير بشأنها.
- تعزيز الوعي بالإعلام الرقمي والمهارات المرتبطة به في صفوف مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي في لبنان لمحاربة المعلومات المضللة وخطاب الكراهية.
- تعزيز قدرات الصحفيين والنشطاء في مجال التحقق من الوقائع لتكثيف مبادرات التحقق من الوقائع في أنحاء لبنان.
- التواصل مع الإعلام والأطراف العمومية الفاعلة لتكثيف المادة التي تهدف إلى توعية الناخبين.
- إطلاق مبادرات تهدف إلى تعزيز ثقافة المساءلة حيث يُساءل المترشحون على مدى التزامهم ببرامجهم ووعودهم الانتخابية.

3. تونس بعد 25 جويلية/يوليو 2022، مسارات جديدة للمعلومات المضللة

1.3. "شبكة مراقبون"

"شبكة مراقبون" المعروفة اختصارا بـ "مراقبون" هي منظمة تونسية نشأت سنة 2011 بهدف تعزيز الانتقال الديمقراطي بعد الثورة وتدعيمه في البلاد. ومنذ تأسيس المنظمة، ركزت مراقبون جهودها على مراقبة الانتخابات. ومن خلال احترافية

وجدّية وحياد مراقبيها وعددهم 3 آلاف مراقب، اكتسبت المنظمة مصداقية واسعة في صفوف التونسيين والسلطات وأصبحت اليوم تُعتبر الجهة الرئيسية المعنية بمراقبة العمليات الانتخابية.

وبعد تمرّسها في مجال مراقبة الانتخابات واستنادها إلى هيكل متماسك، أطلقت مراقبون مشروع "رصد" سنة 2014 بالاشتراك مع المنظمة الدولية للديمقراطية ومنظمة Open Society Foundation. و مثل مشروع "رصد" نقطة تحول في مسيرة مراقبون لأنه أحرز تقدما في مجال مراقبة الانتخابات لكونه المشروع الأول على المستوى الوطني لمراقبة أنشطة المترشحين على شبكات التواصل الاجتماعي. وراقب مشروع 'رصد' نشاط المترشحين للانتخابات الرئاسية على فيسبوك وتويتر ويوتيوب وأصدر تقريرا يحتوي على إحصائيات وتحليل لأداء المترشحين على شبكات التواصل الاجتماعي.

و إلى جانب شهرتها في مجال مراقبة الانتخابات، يُعرف عن مراقبون أيضا عملهم على نشر الوعي والمناصرة. ونجحت مراقبون في تنظيم العديد من حملات التوعية مع التركيز على مبادئ اللامركزية ودور السلطات المحلية وصلاحياتها، ومشاركة المرأة والشباب في الحياة السياسية على الصعيد المحلي. وقادت مراقبون حملات وتحركات لمناصرة القضايا المتعلقة بالمسار الانتخابي بهدف تحسين تنظيم الانتخابات وضمان شفافيتها وأجريت حملات المناصرة بشكل خاص بالتعاون مع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والأحزاب السياسية ونواب مجلس نواب الشعب والوكالات الإعلامية ومنظمات المجتمع المدني.

2.3. معهد الصحافة وعلوم الإخبار

يُعد معهد الصحافة وعلوم الإخبار أحد أقدم المؤسسات الأكاديمية في تونس والجامعة العمومية الوحيدة التي تُدرّس علوم الاتصال والإخبار. واكتسب المعهد عبر السنوات سمعة مُميزّة. ويعمل خرّيجو المعهد الآن في عدة وسائل إعلامية عمومية وخاصة في مختلف أنحاء تونس. ومنهم أيضا من يعمل خارج حدود البلاد لدى وسائل إعلام دولية.

و لا تقل مساهمة المعهد في الأبحاث المتعلقة بعلوم الإخبار والاتصال أهمية عن دوره في تكوين الإعلاميين المحترفين. وبفضل نشريته العلمية ومنتدياته الدولية وأقسامه البحثية، والأبحاث التي يجريها أساتذة المعهد وطلبته، حظي المعهد بإشعاع دولي مُميزّ.

3.3. مشروع 'LAB'TRACK

ينضم مشروع مختبر تعقب المعلومات المضللة 'LAB'TRACK إلى سلسلة الجهود التي تبذلها مراقبون ومعهد الصحافة وعلوم الإخبار لسبر أغوار ظاهرة المعلومات المضللة وفهمها. ويسعى هذا المشروع إلى فهم ظاهرة المعلومات المضللة على شبكة الإنترنت والتلاعب بالمحتوى السياسي الإلكتروني وذلك في إطار تعزيز متانة الديمقراطية واستدامتها. ويتناول المشروع هذه الظاهرة بالتركيز على فيسبوك وتحديد خصائص سلوك مستخدمي منصات التواصل الاجتماعي، وحشد مختلف الأطراف المعنية لإقامة حوار ومناقشة المخاطر والتهديدات الناجمة عن التضليل الإلكتروني التي تحدق بالمجتمع والديمقراطية وبلورة السياسات العامة بالتعاون مع أصحاب القرارات السياسية من أجل مكافحة التضليل الإلكتروني.

4.3. السياق الوطني

جاء يوم 14 جانفي/يناير 2011 ليكون علامة فارقة في تاريخ تونس الحديث، حيث فر الرئيس محمد زين العابدين بن علي من البلاد بعد خروج سلسلة من المظاهرات جابت شوارع البلاد. ولطالما فرضت السلطات التونسية في حكم بن علي حصارا على حق التونسيين في الحصول على المعلومة نظرا لخضوع الإعلام للرئيس وسطوة الحكومة وحجب شبكة الإنترنت. ولكن بفضل العديد من الناشطين المدافعين على الحقوق الرقمية ومنصات التواصل الاجتماعي، خاصة منها فيسبوك، بُذلت الجهود لتنوير الرأي العام بنشر المعلومات خلال الأشهر الأخيرة التي سبقت الثورة الشعبية.

1.4.3. السياق المحلي و دور مشروع 'LAB'TRACK فيه

شكلت ظاهرة التضليل الإلكتروني خطرا على مستعملي وسائل التواصل الاجتماعي في تونس لعدة سنوات. ولم تظهر المبادرات الرامية إلى دراسة هذه الظاهرة والتعمق في فهمها سوى مؤخرا. وتسلط هذه المبادرات الضوء على التضليل الإلكتروني مع التركيز على المعلومات المضللة على فيسبوك بما أنه أكثر المنصات المستخدمة في تونس.
واقترن انتشار جائحة -كوفيد 19 - بانتشار واسع للمعلومات المضللة على وسائل التواصل الاجتماعي خاصة منها فيسبوك، و هو ما حثّ على ظهور بعض المبادرات الوطنية لتناول هذه الظاهرة بالبحث وتنوير الرأي العام الذي كان بحاجة لمعلومات طبية دقيقة وواضحة للنجاة من هذه الجائحة. وبتراجع حجم الجائحة، لم تستمر سوى بعض المبادرات في العمل على المعلمات المضللة وحوّلت اهتمامها إلى المسائل السياسية بالأساس.

وسيعمل مشروع 'LAB'TRACK على التوعية بضرورة فهم الأخبار الزائفة وتجنبها، والتعرّف على الدواليب والأجندات التي تقف وراءها. ويتبلور هذا الفهم على مختلف المستويات من التع مّق وبذل الج هد، ويعت مد ذلك على المجموعة المستهدفة.

و من الواضح أن المواطن التونسي هو الم ستفيد الأ ساسي من المشروع مع التركيز بشكل خاص على الحقوقين والصحفين (المهنيّن والأساتذة وطلبة المعهد) والسياسيين.

2.4.3. مالذي سيرصده المشروع ولماذا؟

منذ سنة 2011 ظل "فيسبوك التونسي" (أي العالم الافتراضي الذي يتكون من حسابات وصفحات ومجموعات تونسية على وسائل التواصل الاجتماعي) مليئا بالمحتويات الاجتماعية والسياسية المتشابهة. وأظهرت تقارير رصد الانتخابات التونسية لسنة 2019 كيف استخدم فيسبوك نوعا ما للتأثير على اختيارات بعض الناخبين، إن تعذر إقناعهم، بحملهم على اتخاذ القرار بشأن من لن ينتخبوه. وعليه، سيكون محور تركيز المختبر يوميا المنشورات التي يشتبه فريق 'LAB'TRACK في أنها "أخبار زائفة" تقترن بحملات تنتشر حسب موضوع الساعة.

ووضع الفريق توقعات بشأن المواضيع التي ستكون محور اهتمامه في عملية الرصد، كما يبقى متأهبا لأي أحداث أخرى قد تظهر على نحو غير مُتوقّع. ويركز 'LAB'TRACK على "المعلومات المضللة والمناورات السياسية على منصات التواصل الاجتماعي بعد 25 جويلية"، بما أن تاريخ 25 جويلية/ تموز هو العلامة الفارقة الحديدة في تاريخ تونس الحديث بعد 14 جانفي/يناير 2011 ويشمل الموضوع العام 6 مواضيع فرعية من بينها: الاستشارة الوطنية وحل البرلمان والمرأة في عالم السياسة: رئيسة الوزراء "نجلاء بودن"نموذجا، والاستفتاء، والأزمة الاقتصادية، وتنظيم الانتخابات.

وتقضي النتائج المتوقعة من رصد هذه المواضيع بالإجابة على الأسئلة النظرية لإثبات أو دحض وجود: عنف سياسي ضد المرأة، ومناورات سياسية، وتلاعب ومعلومات خاطئة مرتبطة بعملية الاستفتاء، وتلاعب ومعلومات خاطئة مرتبطة بالأزمة الاقتصادية، وتلاعب ومعلومات خاطئة مرتبطة بالمسار الانتخابي. وسيصدر مشروع 'LAB'TRACK ستة تقارير تلخص الملاحظات وتشمل تقييما للسلوك الذي ولّد هذه الظاهرة إلى جانب تقرير ختامي فيه دراسة لظاهرة المعلومات المضللة في تونس وجذورها وتأثيرها.

3.4.3. أدوات الرصد

الأداة الأساسية المزمع استخدامها هي "CrowdTangle"

https://www.theguardian.com/books/2019/nov/22/factitious-taradiddle-dictionary-real-history-fake-news

4. السودان: خطاب الكراهية على الإنترنت عقب انقلاب 25 تشرين الأول/أكتوبر

1.4. السياق

بعد مرور أكثر من ستة أشهر على الانقلاب العسكري الذي أعلن عليه قائد القوات المسلحة ورئيس مجلس السيادة السوداني يوم 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021 في السودان، أصبح الأمل في العودة إلى فترة انتقالية بقيادة مدنية من شأنها أن تجتث البلاد من براثن الحرب الأهلية وحكم العسكر والاقتصاد المنهار أمرا بعيد المنال أكثر من أي وقت مضى. ووقع كل من قائد القوات المسلحة، الفريق عبد الفتاح البرهان، ورئيس الوزراء عبد الله حمدوك، اتفاقا عاد بموجبه رئيس الوزراء إلى منصبه، ولكن لم يبق في ذلك المنصب طويلا حيث أعلن عن استقالته يوم 2 كانون الثاني/يناير 2022، تاركا للجيش السيطرة الكاملة على شؤون الدولة، وهو ما زاد الوضع تعقيدا وقوّض فرص العودة إلى فترة انتقالية بقيادة مدنية وحكم ديمقراطي.

ولا يزال حوالي مليارَي دولار من الدعم المالي الدولي الذي مُنح لإنقاذ الاقتصاد السوداني المتداعي مُجمّدا وتعثّر التقدم الذي أُحرز نحو تخفيف عبء الديون المُستحقة للبلاد حيث عزف الدائنون عن استكمال الاتفاقات عقب حدوث الانقلاب. وما انفك الاقتصاد يتهاوى حيث وصل التضخم إلى خانة المئات وتراجعت قيمة الجنيه السوداني مما أدى إلى ارتفاع غير مسبوق في الأسعار وغلاء تكلفة السلع والخدمات الأساسية. ومن شأن النزاع في أكرانيا وتداعياته على الاقتصاد العالمي أن يبعث على التشاؤم أكثر فيما يتعلق بتحقيق أي تقدم على الصعيد الاقتصادي.

وأصبحت الاحتجاجات والمظاهرات تجوب الشوارع بشكل شبه يومي ولم يتوان الجيش عن الاستخدام المفرط للقوة لإخمادها. وأدى التضييق المتنامي للمحتجين، بما في ذلك من خلال الاختطافات والاعتقالات والقتل، إلى تقويض جهود الوساطة والحوار التي قادتها جهات دولية مثل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لدعم المرحلة الانتقالية في السودان (UNITAMS) ومبادرات أخرى بقيادة وطنية. ويظل الجمود السياسي قائما ومستمرا نظرا لعدم تمكن الأطراف والقوى السياسية من التوصل إلى اتفاق بشأن سُبل المُضيّ قدُمًا.

وفي هذا السياق، تضطلع وسائل التواصل الاجتماعي بتأثير بالغ في بلورة الرأي العام والتأثير على مواقف أهم الأطراف السياسية وأحزابها فيما يتعلق بحالة الجمود السياسي وسُبل إحراز التقدم. ولاحظ فريق سوديا عند إعداد المشروع بأن العديدين يرون أن وسائل التواصل الاجتماعي ما انفكت تلعب دورا سلبيا في هذه الأوقات العصيبة في تاريخ البلاد، إذ تُساهم في تفاقم الانقسامات والترويج للاستقطاب وزرع بذور الكراهية والتلاعب. واقتصرت جهود الحكومة في كبح انتشار خطاب الكراهية والمعلومات المضللة والخاطئة على وسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت، إلى حد الآن، على استنكار الظاهرة في الخطابات الموجهة للرأي العام وفرض القوانين والسياسات التي تُضيّق على حرية التعبير والتي ما تنفك تُستخدم لغرض تخويف المعارضة السياسية وكتم صوتها (إذ صدر مثلا عن شبكة الصحفيين السودانيين يوم 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 بيان يدين قرارات رئيس مجلس السيادة، وقائد القوات المسلحة، التي تقضي بتشكيل لجنة قانونية لمتابعة جميع الأخبار المتعلقة بالجيش ومجلس السيادة واتخاذ إجراءات جزائية ضدهم، واعتبرت الشبكة أن في هذا القرار تقييد لحرية التعبير ورد فعل للضغط على الحريات.)

ولن يزيد الانقسام والتشتت السياسي إلا تفاقما إذا ما بقي دون تحقق وإذا لم يتبلور فهم مُعمّق قائم على البراهين لانتشار خطاب الكراهية والتلاعب بالرأي العام على وسائل التواصل الاجتماعي. وتسعى بعض الجهات إلى تيسير الحوار وتبديد الاختلافات في مهمة شاقة في خضم مناخ إلكتروني عدائي يزداد فيه التنمر الإلكتروني والتشهير. وفي الأثناء، لا تزال القدرة على فهم هذه الظواهر والتصدي لها، على نحو يردع انتشارها وتأثيرها السلبي، محدودة للغاية، إذ تكاد تكون الجهود التي تبذلها الأطراف الوطنية في هذا الصدد منعدمة.

وستقوم سوديا برصد منصات التواصل الاجتماعي (فيسبوك وتويتر) في إطار برنامجها المتعلق بالديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان [12] وللحد من هذا الوضع، وذلك من أجل بلورة فهم مستنير لانتشار خطاب الكراهية والتضليل السائدين والذين يزيدان من تفاقم الجمود السياسي الحالي ويحولان دون استئناف مسار الانتقال السلمي نحو الديمقراطية في البلاد. وستُستخدم النتائج التي يتمخض عنها رصد وسائل التواصل الاجتماعي لـ (1) تحديد واختبار خطوات مبتكرة ترمي إلى التصدي لهذه الظاهرة، و(2) الدعوة إلى تحسين التشريعات والسياسات والممارسات التي من شأنها أن تحد من انتشار خطاب الكراهية والمعلومات المضللة ولكن تضمن في نفس الوقت احترام معايير ومبادئ حقوق الإنسان.

2.4. جهود الرصد

ستهدف جهود رصد وسائل التواصل الاجتماعي وتحليلها إلى فهم ما يلي:

- كيف تؤدي المواقف المزيفة التي تُنسب إلى أطراف وجهات معينة بشأن مسائل محددة إلى تأجيج خطاب الكراهية والاستقطاب السياسي؟
- إلى أي مدى يؤثر خطاب الكراهية والمعلومات الخاطئة على اتخاذ القرارات السياسية؟
- هل أدى النزاع بين الجيش والأحزاب السياسية على وسائل التواصل الاجتماعي إلى الفشل في إرساء مؤسسات انتقالية أو إلى تقويض أداء المؤسسات القائمة آنذاك؟
- هل توجد مؤشرات على أن انتشار خطاب الكراهية سيهدد المسار الانتخابي بصفته أحد أهم الاستحقاقات التي يقوم عليها الانتقال الديمقراطي؟

و تقضي الخطوة الثانية بوضع المنهجية وتحديد معالمها، مع تحديد المنصات التي سيرصدها الفريق والأدوات التقنية التي قد يستخدمها في ذلك وأدق التفاصيل المتعلقة بمن/ماذا سيرصد الفريق.

و يقتصر رصد وسائل التواصل الاجتماعي على منصتين فقط، وهما فيسبوك وتويتر. ووقع عليهما الاختيار نظرا لكثرة مستخدميهما [13] ولأنهما الأشهر في السياق السوداني.

سيتولى الفريق، في كل من هذه المنصات، رصد استخدام وانتشار مصطلحات وتعابير معينة تعكس خطاب الكراهية، على صفحات معينة على فيسبوك وتويتر.

و ستستعين سوديا من تجاربها السابقة في وضع قاموس لخطاب الكراهية، إلى جانب عقد حلقة نقاش تضم عددا من الخبراء لوضع تعريف لخطاب الكراهية في سياق المشروع، مع مراعاة التعريفات المعمول بها على الصعيد العالمي.

و حدد الفريق نطاق مشروع رصد وسائل التواصل الاجتماعي ليشمل مصطلحات أو عبارات أو أشكال تعبير تُستخدم للإهانة أو الشيطنة أو الشتم وقد تحمل إساءة أو فتنة، وتؤدي إلى (1) تعميم سلبي (مثل إطلاق نعوت سلبية على فئة برمتها، مثلا، وُصفت النساء اللواتي شاركن في الاحتجاجات على أنهن 'مطلوقة'، وهي صفة بالعامية السودانية تُطلق على النساء ذوات السمعة السيئة) و/أو (2) التمييز القائم على العرق أو المكان الجغرافي أو الانتماء السياسي و/أو (3) العنف بأشكاله (الشفوي، الجسدي، المعنوي) والذي يساهم في الإقصاء السياسي و/أو الاستقطاب.

و باستخدام هذا التعريف، نظم فريق سوديا حلقة عمل (ضمت إعلاميين وسياسيين وشباب ونساء ومختصين في القانون) استعرض من خلالها القائمة الأولية بالكلمات الرئيسية والحسابات التي أعدها وصادق على القائمات

---

[12] يركز برنامج سوديا المتعلق بتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان على ثلاثة مجالات تشمل (1) رصد الحيّز المدني وتعزيزه و(2) تعزيز ودعم دور المجتمع المدني والإعلام في ترسيخ الديمقراطية والحوكمة الرشيدة و(3) تعزيز مشاركة الفئات المهمشة في المجتمع في العمليات السياسية والإنمائية.

[13] موقع إحصائيات النمو الرقمي في السودان لسنة 2020، الذي يستعرض عدد مستخدمي الانترنت وبيانات الاستخدام، بيّن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي (مواقع التشبيك الاجتماعي والتجارة الإلكترونية) في السودان، حيث أشار التقرير إلى أنه من بين سكان السودان، وعددهم 43.33 مليون نسمة، 13.38 مليون ساكن يستخدمون الانترنت بارتفاع يبلغ 13% مقارنة بالعام الماضي، في حين يستخدم 32.83 مليون شخص الهاتف المحمول، وهو ما يمثل 76% من السكان، كما بلغت الحسابات المُفعّلة على وسائل التواصل الاجتماعي 30.1 مليون حساب. ومعظم هذه الحسابات موجودة على فيسبوك.

النهائية. واستخرجت حلقة العمل 37 مصطلحا وعبارة صُنّفت على أنها عبارات تنم عن خطاب كراهية. وقُسّمت المصطلحات (استنادا إلى فهم فريق سوديا لمحتوى خطاب الكراهية في السياق السوداني وباعتبار نطاق المشروع الذي اعتُمد خلال حلقة العمل المشار إليها آنفا) إلى 3 فئات حسب نوعية تأثيرها، وهي كالتالي:

1. تعميم سلبي و/أو
2. تمييز على أساس العرق أو المكان الجغرافي أو الانتماء السياسي أو النوع الاجتماعي
3. عنف بأي شكل من الأشكال (الشفوي، الجسدي، المعنوي)

و اختار فريق سوديا عددا من الحسابات و الصفحات على تويتر و فيسبوك لرصدها على أساس نوعية المصطلحات والتعابير التي تنم عن خطاب كراهية وانتشارها واستخدامها. و استند الفريق في اختياره لهذه الصفحات و الحسابات إلى عدة عوامل تشمل:

- ملكية الصفحة/الحساب (رسمي، غير رسمي، مؤثر، وسيلة إعلام، وغيرها)
- درجة النشاط على الصفحة أو الحساب
- عدد متابعي الحساب/الصفحة
- مستويات التفاعل مع منشورات الصفحة أو الحساب (التعاليق، المشاركة، الإشارة، وغيرها)
- التنوع من حيث التوجه/التمثيل السياسي
- اعتبارات تتعلق بالنوع الاجتماعي
- مراعاة التوازن النوعي في العينة المُختارة
- معارف فريق سوديا وخبرته

و بالاستناد إلى هذه العوامل، توصل فريق سوديا إلى اختيار 104 حسابا خاضعا للرصد، 63 حسابا/صفحة على فيسبوك و41 حسابا على تويتر. ثم وقعت المصادقة على هذه القائمة و استكمالها في إطار حلقة عمل عُقدت في شهر آذار/مارس مع الأطراف المعنية.

ما هي الأدوات المُستخدمة في الرصد ؟

تشمل أدوات الرصد التي استخدمها فريق سوديا ما يلي:

- Twitter API - https://developer.twitter.com/en/docs/twitter-api
- Postman API Monitors - https://www.postman.com/api-monitor/
- JSON Viewer - https://jsonviewer.com/
- JSON-to-Excel converter - https://conversiontools.io/convert/json-to-excel
- CrowdTangle - https://www.crowdtangle.com/

نشرية خاصة: العنف القائم على النوع الاجتماعي في تويتر، دراسة حالة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،

حلمي نعمان

يحتوي هذا التقرير على وصف للعنف ضد المرأة

يتناول هذا التقرير العنف القائم على النوع الاجتماعي على شبكة الإنترنت من خلال النظر فيما إذا كانت النساء الناشطات سياسيا في العلن من المنطقة العربية مُستهدفات باستخدام إهانات جنسية أو عنصرية تحط من قيمتهن أو تهينهن أو تؤذيهنّ أو تُستخدم لترهيبهنّ. وتَوصّل إلى أن أربع نساء مؤثرات على تويتر شملتهن هذه الدراسة قد وقع استهدافهن باستخدام مُحتوى مُسيء (نصا و صورة). و يعود استخدام المحتوى المهين إلى تفاعل هؤلاء النساء مع قضايا سياسية شائكة. ويصدر هذا المحتوى المُسيء في البداية عن بضعة أشخاص ثم يتعاظم حجمه من خلال إعادة التغريد أو الردود، مما يكُوّن مجموعات من المستخدمين الذين يتفاعلون مع المحتوى المُسيء على تويتر.

ويظهر الخطاب المضاد لاستخدام العنف القائم على النوع االجتماعي النوع الاجتماعي بدوره كجزء من هذا الخطاب، إلا أن المُسيئين يستخدمون الهاشتاغات المُضادة لنشر المزيد من الإساءات.

عينة من النساء العربيات المؤثرات على تويتر

وقع الاختيار على هذه العينة لتواجدهن المُكثف في الفضاء العام ولنشاطهن السياسي. وهنّ كالتالي:

لُجين هذلول

ناشطة سعودية تدافع عن حقوق المرأة وسجينة سياسية.

ديما صادق

مقدمة أخبار تلفزية من لبنان.

غادة عويس

مقدمة أخبار
أساسية في
قناة الجزيرة

توكل كرمان

يمنية، حائزة
على جائزة
نوبل للسلام

طريقة البحث

- البحث في أرشيف قاعدة بيانات تويتر على الإشارة لاسم المدرجات في العينة (mention) أو اسم المستخدم الخاص بهن (username) على تويتر وقائمة المفردات المهينة (lexicon) المتماشية مع السياق باللغة العربية. واختار مختبر العنف القائم على النوع الاجتماعي[14] العينة وقائمة المفردات بالتشاور مع منظمات المجتمع المدني في المنطقة. وتحتوي القائمة على إهانات وإساءات تستهدف النوع الاجتماعي أو الأصل العرقي. وهي كالتالي: "قحبة" أو "شرموطة" أو "قوادة" أو "منيوكة" أو "قردة". و هي مصطلحات معروفة تُستخدم لاستهداف النساء بشكل عام والمؤثرات والناشطات السياسيات منهن بشكل خاص.
- استخدم البحث نظرية الرسوم البيانية لفهم هيكلة شبكة تويتر لكل عينة، ومراقبة المجموعات وقياس حجمها، وأدوار مستخدمي المنصة في توليد الخطاب المُسيء وتضخيمه والمشاركة فيه. وقع تصنيف الخطاب المسيء والخطاب المضاد بشكل يدوي.
- وقع الاختيار على منصة تويتر لغرض الدراسة لأن النساء ضمن العينة ينشطن فيها بشكل فعلي.

النتائج

- تُعتت كل امرأة ضمن العينة مئات المرات بمصطلح واحد على الأقل من قائمة المفردات (الجدول 1) تستخدم الحسابات المُسيئة المصطلحات كرد فعل على الآراء السياسية للنساء المستهدفات أو انحيازهن وكتعليق على الآراء السياسية التي أبدتها أو نُسبت إليها، على تويتر أو خارج منصة تويتر، مثل ظهورها في قناة تلفزية أو في الصحافة المطبوعة. لم تُعرض الأمثلة المفصلة ضمن هذا التقرير لكي لا نساهم في تضخيم المحتوى الذي ينم عن كراهية.
- أهم محفزات للمحتوى المسيء تتمثل في الجدل القائم بشأن السياسة في اليمن (توكل كرمان)، الانشقاق السياسي بين العربية السعودية والبحرين والإمارات ومصر وقطر (غادة عويس)، السياسة في لبنان (ديما صادق)، والدفاع عن حقوق المرأة (لجين هذلول).

---

[14] هذه الدراسة أجريت على نطاق مُصغر في إطار مشروع يجري العمل عليه في مختبر العنف القائم على النوع الاجتماعي. واستخدم المختبر مزيجا من نظريات علم الاجتماع وعلوم البيانات والرسوم البيانية لمعرفة كيفية ترابط مختلف عناصر المنظومة الرقمية مع عدم المساواة القائمة على النوع الاجتماعي في السياقات الإثنمائية والإنسانية.

	لُجين هذلول	توكل كرمان	ديما صادق	غادة عويس
التغريدة الأولى	2012-12-05 T18:40:37.000 Z	2014-03-16 T16:37:57.000 Z	2011-09-19 T08:47:36.000 Z	2013-01-23 T01:19:33.000 Z
التغريدة الأخيرة	2021-11-12 T12:00:06.000 Z	2021-12-03 T19:21:16.000 Z	2021-12-03 T10:48:56.000 Z	2021-03-12 T16:01:33.000 Z
	العدد	العدد	العدد	العدد
جميع التغريدات	472	3035	482	866
مدونون مختلفون	450	2459	447	770
النوع: إعادة تغريد	241	1046	201	506
النوع: ردود	33	1250	128	180
النوع: تغريدات أصلية	198	635	119	151
النوع اقتباسات	0	104	34	29

الجدول: بيانات تويتر بشأن العينة من النساء العربيات المؤثرات على تويتر

إلى جانب النصوص المُسيئة، ينشر بعض المستخدمين صورا مُسيئة ذات طابع جنسي أو عنصري للحط من قيمة النساء المستهدفات ولإظهارها بصورة مُهينة في الأوساط السياسية أو الاجتماعية. **واعتُبرت الصور التي نُشرت مُهينة للغاية لدرجة تعذّر إدراجها ضمن هذا التقرير وأدرجت فقط صور مُشوشة (لحماية كرامة النساء) للبرهنة على مستوى الإساءة.**

على سبيل المثال، نشر مستخدم صورة لإحدى النساء المستهدفات ناعتا إياها بـ"العاهرة" وداعيا المستخدمين للإعجاب بالمنشور إن كانوا يتفقون معه على وصفها بهذا الشكل. وتلقت الصورة أكثر من 1500 إعجاب وأعيد تغريدها 101 مرة (الصورة 1). ونشر مستخدمون آخرون صُورا لمن يُرجح أنها نفس المرأة تستحم في مكان خاص بملابس السباحة (الصورة 2). ونشر مستخدمون آخرون صورة لما زعموا أنها الامرأة المتسهدفة وهي تلبس ملابس الاستحمام ولكنها ترتدي الحجاب في مكان عام. (الصورة 3). واستخدمت بعض الحسابات أسماء المستهدفات كهاشتاغ لنشر الصور الإباحية.

الصورة 1:

نشر المستخدم صورة للمقدمة في قناة الجزيرة غادة عويس وتلقى المنشور 1527 إعجابا وأعيد تغريده 101 مرة عند استخراج هذه البيانات.

الصورة 2:

حساب نشر ما يرجح أنه صور خاصة بغادة عويس باستخدام اسمها كهاشتاغ.

الصورة 3:

من شور ينعت توكل كرمان بصفات مشينة باستخدام صورة يزعم فيها أنها تلبس ملابس سباحة وترتدي حجابا.

- ظهرت نقاط التأثير في كل رسم بياني. وتشير كل نقطة، أو حساب على تويتر، إلى صاحب التغريدات أو الصور المسيئة التي أعيد تغريدها، أو الرد عليها، أو الاقتباس منها بشكل يؤيدها عن طريق مستخدمين آخرين. (الرسوم البيانية من 1 إلى 4). ونتيجة لذلك، تكونت مجموعات مستخدمين حول كل محتوى. وتمثل كل مجموعة كُتلة فرعية من النقاط المترابطة بشكل مكثف والمتصلة بشكل أو بآخر بالنقاط الأخرى في مجموعات أخرى من نفس الرسم البياني. وتدور كل مجموعة حول انتماء سياسي يتعارض مع التوجه السياسي للمرأة المستهدفة.

الرسوم البيانية من **1** إلى **4**: المجموعات التي تكونت حول المحتوى المُسيء والتي ظهرت في شبكة كل امرأة على تويتر.

1. **الرسم البياني الخاص بديما صادق**

2. **الرسم البياني الخاص بغادة عويس**

3. الرسم البياني الخاص بتوكل كرمان

4. الرسم البياني الخاص بلُجين هذلول

- ينشر بعض المستخدمين المحتوى المسيء ويشيرون إلى اسم المرأة المستهدفة على تويتر، وذلك على ما يبدو لجلب الانتباه للمحتوى المسيء. كما يقوم آخرون بنشر المحتوى المسيء مع الإشارة إلى اسم المرأة المستهدفة فقط. في حين يُظهر مستخدمون آخرون عدائية أكبر ويستخدمون اسم المرأة والمحتوى المسيء في الهاشتاغ، وذلك على ما يبدو في محاولة لتعزيز انتشار المحتوى واستحداث توجه سائد (ترينـد).
- وتستخدم بعض الحسابات المُسيئة ما يُرجح أنه أسماؤهم الأصلية في حين يستخدم آخرون أسماء مستعارة.
- وظهرت في كل الرسوم البيانية خطابات مضادة في شكل مجموعات منفصلة تعارض استخدام المحتوى المُسيء.[15] وأدان أصحاب الخطاب المضاد استخدام الافتراءات الجنسية ضد هاتـه النساء والبعض ألقى باللوم على المنظومة الذكورية التي أتاحت ذلك. (الصورة 4). واستحدث البعض هاشتاغات دعما للنساء المستهدفات. ولكن بعض الحسابات المُسيئة استولت على الهاشتاغات المُستخدمة للدفاع على هاتـه النساء لا لشيء إلا لنشر المزيد من المنشورات والصور المُسيئة لهن. (الصورة 5).

الصورة 4: منشور يستنكر استخدام الإهانات الجنسية لاستهداف ريما صادق. ورد فيه:

[15] ظهر الخطاب المضاد ضمن البيانات لأن مستخدميه استعملوا مصطلحات للتساؤل أو الرد على التغريدات المُسيئة دفاعا عن المستهدفات.

الصورة 6: حساب استخدم هاشتاغ للدفاع عن غادة عويس "غادة_عويس_تمثلني" لنشر ما يرجح أنه صور شخصية لها وهي تستحم بملابس السباحة مع تعليق:

النقاش

على الرغم من محدودية نطاق هذا التقرير، إلا أنه يؤكد العلاقة المُغرضة بين الفضاء الرقمي والعنف ضد المرأة. واختار بعض مستخدمي المنصات توجيه شتائم ذات منحى جنسي وإهانات متحيزة جنسيا ضد المرأة وذلك على خلفية قضايا سياسية شائكة بدل الانخراط في نقاشات متحضرة. ولا يتطلب الأمر أكثر من بضعة مسيئي الاستخدام يدونون منشورا أصليا لتتلقفه مجموعة أكبر ويتضخم عدد مروجي العنف القائم على النوع الاجتماعي. ومما يبعث على القلق رؤية هؤلاء المسيئين وقد عزموا على إلحاق الأذى وسعوا بكل عدائية إلى إبراز المحتوى المُسيء من خلال الترويج لمحتويات بذيئة وفاحشة باستخدام الهاشتاغات والإشارة إلى المرأة المستهدفة باستعمال اسم المستخدم الخاص بها لضمان رؤيتها للمنشور.

وعلى الرغم من أن المحتوى المكتوب والمصور الذي ينم عن الكراهية صادم ويبعث على الانزعاج، إلا أنه يعكس بالفعل حقيقة العنف القائم على النوع الاجتماعي بصورة أوسع. ويؤدي نشر مثل هذا المحتوى إلى النظر فيه وتعزيز الخطاب المتعلق بالنوع الاجتماعي ولكن فيه انتهاكا لحق النساء في الحماية والكرامة. ويعتمد هذا البحث على نهج عدم إلحاق الضرر.

الخطوات القادمة والتوصيات

هناك حاجة إلى المزيد من الأبحاث التي تُجرَ على نطاق أوسع للتعرف على مدى انتشار خطاب الكراهية بشكل عام والعنف القائم على النوع الاجتماعي في الفضاء العربي على تويتر وغيره من منصات وسائل التواصل الاجتماعي. ويجب أن تقترن الدراسات بأبحاث خاصة بالسياقات المدروسة لمعرفة إلى أي مدى يؤدي هذا النوع من خطاب الكراهية إلى دفع نساء المنطقة إلى الرقابة الذاتية والامتناع عن المشاركة في الحياة العامة أو الانسحاب كليا من المنصات.

علاوة على ذلك، هناك حاجة للتحقق مما إذا كان هذا الخطاب العنيف يشوه سمعة النساء المعنيات ويلطخها ويفرض عليهن ضغطا نفسيا.

ويجب أن يتمكن هذا النوع من الأبحاث من حشد منظمات المجتمع المدني لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي وتثقيف النساء والفتيات بشأن حقوقهن في الإبلاغ عن العنف القائم على النوع الاجتماعي للمنصات وبشأن الأدوات المتاحة لهذا الغرض والتعامل مع الوصم الذي يقترن بالتبليغ عن الإهانات الجنسية التي تستهدفهن. وعلى منظمات المجتمع المدني أيضا أن تعمل على إشراك تويتر و بقية منصات التواصل الاجتماعي في رصد العنف القائم على النوع الاجتماعي واتخاذ الإجراءات بشأنه وتحميل هذه المنصات مسؤولية تقاعسها عن اتخاذ الإجراءات اللازمة. ويتعين على منصة تويتر أن تزيد من استثمارها في رصد المحتويات التي تنم عن خطاب كراهية بلغات النصف الجنوبي من الكرة الأرضية وحسب سياقاته وأن تعالج انحيازها المتمركز على العالم الغربي.

١ توصيات تشمل المنطقة ككل

يهدف هذا التقرير إلى تقديم توصيات قائمة على الأدلة ومستوحاة من النتائج التي خلص إليها الشركاء والسياقات التي درسوها.

ولتعزيز نزاهة المعلومات التي ستمكن المواطنين من بلورة آرائهم واتخاذ القرار بشأن اختياراتهم الانتخابية دون التعرض لحملات التلاعب، وفي محاولة لمنع تحول خطاب الكراهية إلى عنف، يوصي التقرير بما يلي:

1. الاتفاق على تعريف لخطاب الكراهية لا يؤدي إلى تقييد حرية التعبير على الإنترنت:

من بين أهم التحديات التي واجهت شركاءنا أثناء رصد وسائل التواصل الاجتماعي هو الاتفاق على تعريف واحد لخطاب الكراهية على نحو يراعي سياقهم المحلي والمعايير الدولية في الآن نفسه. ومن بين أهم الموارد التي رأينا أنها ستكون مفيدة ليسترشد بها شركاؤنا خطة عمل الرباط والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

2. تكوين الشبكات والائتلافات:

- أطلق المشروع شبكة 'الكلمة تِفرق' [16] لتشجيع شركائنا في السودان وتونس ولبنان والأردن. وستسهل جهود التشبيك تبادل المعارف على المستوى الإقليمي وتشاطر المعلومات بشأن أهم سلوكات ناشري المعلومات المضللة وخطاب الكراهية في بلدانهم.

3. جمع البيانات وتشجيع الممارسات التي تكرس البيانات المفتوحة التي يمكن من خلالها جمع البيانات مع احترام حماية البيانات الشخصية.

- ومن بين الصعوبات الأخرى التي واجهناها أيضا الحصول على البيانات. ويجب أن تتيح منصات وسائل التواصل الاجتماعي لعدد أكبر من الباحثين في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا إمكانية الحصول على أدوات مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي على غرار "CrowdTangle". ولا يجب أن تعتمد هذه المنصات فقط على المؤسسات الغربية والباحثين لمعاينة المحتوى العربي في المنطقة، بل عليها أن تمكن الباحثين المحليين من الأدوات اللازمة وأن تستثمر في تعزيز قدراتهم لمراقبة وسائل التواصل الاجتما عي في سياقهم المحلي.
- ويجب أن يراعي الباحثون ومنظمات المجتمع المدني الإقليمية أخلاقيات التعامل مع البيانات بصفتها في صلب ممارساتهم، وعليهم أن يجمعوا فقط

[16] كما يتواصل مشروع 'الكلمة تِفرق' مع مختلف منصات ضمان نزاهة المعلومات التي تتشكل حاليا في المنطقة ويعمل عن كثب مع ائتلافات حقوقية أخرى في المنطقة تعمل على مشاكل التحكم في المحتوى. والغرض الأساسي من هذه الائتلافات هو الدعوة إلى اعتماد سياسات تكرس المحتوى المعتدل الذي يشمل الجميع والممارسات الشفافة في التعامل مع المحتويات باللغة العربية التي قد تلحق ضررا بمستخدمي الشبكة.

البيانات العمومية النوعية مع احترام قوانين حماية البيانات الشخصية في بلدانهم.

- ويتعين على منصات التواصل الاجتماعي أن تشاطر الباحثين من المنطقة بياناتها المتعلقة بخطاب الكراهية وحملات التضليل وكيف توصلت إلى الحل وطريقة عمل منظومتها الرامية إلى مراقبة المحتوى المنشور باللغة العربية.
- وعلى الباحثين ومنظمات المجتمع المدني أن يستحدثوا أدوات ومنهجيات وموارد سهلة الاستخدام لرصد خطاب الكراهية ومختلف ممارسات التلاعب بالمعلومات بمختلف اللهجات والسياقات بالتعاون مع منصات وسائل التواصل الاجتماعي وممولها.

4. تعزيز التنسيق مع منصات التواصل الاجتماعي فيما يتعلق بعمليات حذف المحتوى

وفقا لتجربة شركائنا، تبيّن أن مراقبة المحتوى الضار ليس بالسهل حين تتولى منصات التواصل الاجتماعي تعطيل بعض الخاصيات أو حذف المحتوى. وعليه، يجب تعزيز التنسيق بين مجموعات المجتمع المدني التي تراقب وسائل التواصل الاجتماعي وشركات التكنولوجيا لمعرفة السبب الذي حُذفت على أساسه هذه المحتويات، وذلك في إطار وثيقة مبادئ سانتا كلارا للشفافيّة والمسؤوليّة فيما يتعلّق بمراقبة المحتوى. [17]

[17] للحصول على المزيد من المعلومات بشأن مبادئ سانتاكلارا: https://santaclaraprinciples.org

عن مشروع "الكلمة تِفرق"

Contact: menahub@democracy-reporting.org

تضطلع المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية بدور أكثر فاعلية في مجال رصد وسائل التواصل الاجتماعي منذ سنة 2017، حيث تتولى تعزيز القدرات المحلية لرصد وسائل التواصل الاجتماعي أثناء الانتخابات، وجمع الأدلة في مختلف البلدان، والربط بين مختلف المنظمات ذات الخبرة في المجال، وإصدار المنهجيات، وإثراء النقاش العام والنقاش فيما بين الخبراء.

في إطار مشروع 'الكلمة تِفرق'، تعمل المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية وشركاؤها على المساهمة في تعزيز تحصين العملية الديمقراطية وصمود المجتمع أمام المعلومات المضللة وخطاب الكراهية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وتعمل المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية مع المنظمات الشريكة من البلدان الأربعة (الأردن، لبنان، السودان، تونس)، لتعزيز القدرات المحلية من أجل رصد المعلومات المضللة وخطاب الكراهية على الإنترنت وتحليله أثناء أهم المسارات الديمقراطية الوطنية، بينما تعمل في الآن نفسه مع الشبكات الإقليمية لتسمح لها بإجراء تحليل مقارن وإتاحة فرصة التعلم من النظراء.

ويهدف مشروع الكلمة تِفرق إلى تحقيق الأهداف التالية:

- بناء قدرات شركاء المشروع **ليكتسبوا مهارات مؤسسية تُمكنهم من وضع منهجيات مُحكمة** لرصد وسائل التواصل الاجتماعي، وذلك لضمان رصد التضليل وخطاب الكراهية على نحو فعال ولتعزيز الحصول على براهين تُثبت تأثير التضليل وخطاب الكراهية على الإنترنت على المشاركة في الحياة المدنية والسياسية وعلى حقوق الإنسان.
- **تعزيز المشاركة الإقليمية لأطراف متعددة** من أجل الدعوة إلى مناهضة التضليل وخطاب الكراهية على الإنترنت ومكافحته عن طريق شبكات المجتمع المدني ومواصلة تبادل الأفكار بشأن شفافية اللوائح التنظيمية.
- **نشر الوعي في صفوف الفئات المدنية المستهدفة** وتعزيز صمودها في بلدان شركاء المشروع وحث أصحاب القرار على اتخاذ إجراءات فعلية لمحاربة خطاب الكراهية والمعلومات المضللة على الإنترنت في كنف الشفافية.

عن برنامج الديمقراطية الرقمية

Contact: info@democracy-reporting.org

يحمي برنامج الديمقراطية الرقمية للمنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية الخطاب الديمقراطي على الإنترنت من خلال الكشف عن التلاعب بالمعلومات وخطاب الكراهية، ومن خلال تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني في مجال الرصد والمناصرة، وضمان استجابة الحكومات وشركات التكنولوجيا على نحو مناسب وقائم على الأدلة.

وتحظى المنظمة بمكانة مناسبة تُمكنها من التعامل مع التهديدات والتضليل على الإنترنت بفضل أبحاثها حول المحتويات الإعلامية المفبركة، وتقنية التزييف العميق بصفته أحد الأدوات التي قد تُستخدم في التضليل، وبفضل تركيزها حاليا على التهديدات الجديدة المحتملة والتكنولوجيات الناشئة في هذا المجال. ولدينا مجموعة متنوعة من الأدوات، منها على سبيل المثال، نماذج متكاملة للتعليم الآلي تُساعدنا على تحديد الاتجاهات الناشئة في عالم التضليل. كما نستند في عملنا على مجال التلاعب بالمعلومات إلى تحليل التوجيهات ونشرها بشأن نقص تمثيل النوع الاجتماعي والمضايقات القائمة عليه على شبكة الإنترنت.

ورصد وسائل التواصل الاجتماعي هو من بين الأنشطة الهامة لكشف خطاب الكراهية والتضليل والتصدي لهما في برنامج الديمقراطية الرقمية. ويمثل رصد وسائل التواصل الاجتماعي التحليل المستهدف للخطاب الديمقراطي والأطراف السياسية على منصات التواصل الاجتماعي. ويعد رصد وسائل التواصل الاجتماعي أكثر تعقيدا بأشواط مقارنة برصد وسائل الإعلام التقليدية، باعتبار العدد الضخم للأطراف المتداخلة والمحتويات التي تشمل المؤسسات الديمقراطية الرسمية (مثلا الأحزاب، السياسيون، الإعلام) والأطراف غير الرسمة (مثلا الأفراد، المؤثرون في الحياة السياسية، المجموعات المتحزبة). ولهذا نشرت المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية الدليل العملي الصادر عن مرصد الديمقراطية الرقمية، وهي أول منهجية لرصد وسائل التواصل الاجتماعي لمساعدة المجتمع المدني والصحفيين والأوساط الأكاديمية على إجراء الأبحاث حول وسائل التواصل الاجتماعي والديمقراطية.

وخضعت منهجيتنا للاختبار واستُخدمت لرصد وسائل التواصل الاجتماعي في 12 بلدا (بما فيها ألمانيا، ليبيا، سريلانكا، نيجيريا، ميانمار) مع التركيز على المعلومات المضللة وخطاب الكراهية والدعاية السياسية قبل الدورة الانتخابية وأثناءها وبعدها. وباستخدام نهج شمولي لتحليل وسائل التواصل الاجتماعي، يبحث الدليل العملي عن الرسالة أو المحتوى ومبلغي الرسالة وطريقة تبليغها وأشكال توزيعها وقنواته.

واستنادا إلى نتائج رصدنا لوسائل التواصل الاجتماعي، دعونا إلى تطبيق الالتزامات المُدرجة ضمن خطة العمل الأوروبية للديمقراطية، وهو ما سيعزز معركتنا ضد المعلومات المضللة على مستوى الاتحاد الأوروبي وسيساهم في النقاش بشأن نُظم تصنيف المحتوى، وهو تحد هام حين يتعلق الأمر بنشر المعلومات المضللة والخاطئة. كما مارست منظمتنا الضغط من أجل تطبيق قانون الخدمة الرقمية، والذي قد يمثل ركيزة هامة في جهود تعزيز مساءلة منصات التواصل الاجتماعي. ونرجو أن نتمكن من تعزيز الجهود في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنفس الدرجة بعد أن أصدرنا النسخة العربية من الدليل العملي المستخدم في رصد وسائل التواصل الاجتماعي.

DEMOCRACY
REPORTING
INTERNATIONAL

المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، منظمة غير ربحية ومستقلة وغير تابعة لأي حزب سياسي، يقع مقرّها ببرلين في جمهورية ألمانيا الفدرالية. وتهدف المنظمة إلى تعزيز المشاركة السياسية لدى المواطنين وتدعيم مسؤولية الأجهزة الحكومية وتنمية المؤسسات الديمقراطية.

وتدعم المنظمة المبادرات الوطنية الرامية إلى تعزيز الحقوق الكونية لدى المواطنين ونعني بذلك حقهم في أن يشاركوا في الحياة السياسية داخل بلدهم مثل ما أقرّ ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

Elbestraße 28/29 12045 Berlin, Germany
info@democracy-reporting.org
menahub@democracy-reporting.org
www.democracy-reporting.org/